

قائمة المحتوى

القسم الأول: النفط

- | | |
|-----|--|
| 1-1 | صناعة النفط في الخليج العربي: من اهتمامات الماضي إلى تحديات الحاضر عام 1978 |
| 2-1 | النفط ... والحكومات العربية ... والخيار "السهل الممتنع" عام 1987 |
| 3-1 | استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة عام 1989 |
| 4-1 | حجم إيرادات الطفرة النفطية الثالثة وأوجه تخصيصها: حالة أقطار مجلس التعاون عام 2009 |

صناعة النفط في الخليج العربي

من اهتمامات الماضي إلى تحديات الحاضر**

الدكتور علي خليفه الكواري

عام 1978

سوف أتناول في هذه المحاضرة مسألة التغيرات التي شهدتها صناعة النفط في الخليج العربي منذ نشأتها، وسوف أميز بين مرحلتين رئيسيتين:

أولاهما تتعلق بمناقشة الأوضاع قبل عام 1970، أتعرض فيها باختصار لمرحلة النشأة، ومن ثم أنتقل إلى مناقشة قضايا الصراع الرئيسية التي كانت تدور بين حكومات الدول المنتجة وشركات النفط العاملة لديها. أما المرحلة الثانية فإنها تمثل مرحلة التغيرات الجديدة التي نضجت مع بداية سبعينات القرن العشرين. وبعد أن أعرض موجزاً لتلك التغيرات وما أدت إليه من نجاح الدول المنتجة في امتلاك صناعتها النفطية أو المشاركة في ملكيتها مع شركات النفط الأجنبية. وأختتم هذا العرض بالحديث عن التحديات الجديدة التي اختارت الدول المصدرة للنفط مواجهتها في سبيل تحقيق أقصى المنافع الممكنة على المدى البعيد.

مرحلة النشأة: أوضاع صناعة النفط قبل عام 1970

يعود تاريخ نشأة صناعة النفط المعاصرة في الجزيرة العربية إلى عام 1931، ففي ذلك العام تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في البحرين. وقد أثبت ذلك الاكتشاف خطأ ما تكهن به حتى عام 1926 الجيولوجيين في شركة النفط البريطانية حول عدم وجود نفط في شبه الجزيرة العربية (1)، ومنذ اكتشاف النفط عام 1931

** القسم الأكبر من هذه الورقة كان موضوعاً لمحاضرة عامة أُلقيت عام 1978، ضمن الموسم الثقافي لوزارة التربية والتعليم في قطر، عنوان المحاضرة كان "التغيرات الجديدة في صناعة النفط". ونشرت المحاضرة أول مرة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة عن جامعة الكويت، العدد 17 سنة 1978 ص 37 - 59. كما بثت المحاضرة على تلفزيون قطر أكثر من مرة ونشرت "مجلة الدوحة" الثقافية مقتطفات وافية عنها عام 1978 تحت عنوان صناعة النفط في الخليج العربي: الطموحات والافاق والتحديات.

وجدير بالذكر أنني عندما أُلقيت تلك المحاضرة كنت بالإضافة لمهامتي في قطاع النفط، قد سميت نائباً لرئيس مجلس إدارة الهيئة القطرية لإنتاج البترول التي عهد لها إدارة حقول الزيت والغاز البرية والبحرية القطرية بعد أن آلت عمليات إنتاج الزيت والغاز في قطر للحكومة حال استرداد ملكية شركات النفط الأجنبية الرئيسية العاملة بالتراضي منذ عام 1975. وقد حرصت في تلك المحاضرة أن أقدم رؤية وطنية لصناعة النفط في قطر.

في البحرين، تحول موقف الاحتكارات النفطية من التردد إلى الصراع فيما بينها على امتيازات النفط في أقطار الجزيرة العربية مدعومة بحكومة كل منها. حتى أدركت هذه الشركات وحكوماتها أن هذا الصراع لن يستفيد منه سوى البلاد المالكة للموارد، فتوصلت إلى التفاهم والمحاصصة فيما بينها. وبالتالي تحول المتفاوضون المتنافسون إلى التعاون وشكلوا في بعض البلدان فريقاً واحداً. وتمكنوا أخيراً من الحصول على اتفاقيات الامتياز المجحفة بحق الدول المالكة للموارد.

لقد نصت تلك الاتفاقيات على التزام الشركات بإتاوة ثابتة تدفعها للدول المالكة عن كل طن إنجليزي من النفط يتم إنتاجه. وتراوحت هذه الإتاوة بين 3 و3,5 روبية بالنسبة لإمارات الخليج العربي بينما حددت بأربعة شلنات ذهب بالنسبة للمملكة العربية (2).

وبموجب تلك الاتفاقيات احتفظت الشركات لنفسها – بعد دفع تلك الإتاوة – بحق التصرف التام في جميع الأمور المتعلقة بالاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق. وشمل ذلك الحق المطلق في إدارة عملياتها دون تدخل الدول المالكة أو دفع أية ضريبة على أرباحها لصالح البلاد المنتجة للنفط.

مرحلة الصراع حول تقاسم الأرباح

إلا أنه ما أن قاربت الأربعينات (من القرن العشرين) على الانتهاء إلا والدول المنتجة تطالب بإعادة النظر في اتفاقيات الامتياز التقليدية. وتركزت مطالب الحكومات العربية آنذاك في سعيها إلى رفع عائدها المالي. وكان مبدأ تطبيق ضريبة الدخل على أرباح الشركات هو أهم ما طرحته هذه الدول. وتحقق ذلك حين نجحت المملكة العربية في التوصل مع شركة أرامكو إلى اتفاقية المشاركة في الأرباح في نهاية عام 1950. وأصبحت تلك الصيغة نموذجاً طبقتها جميع الدول العربية المنتجة بعد ذلك.

كان مطلب المشاركة في الأرباح في تلك الفترة أحد البدائل المطروحة، وذلك بعد أن طبقت فنزويلا عام 1948، أما البديل الآخر فهو الذي حاولت إيران اتباعه في عهد حكومة مصدق، حين أمنت نفطها عام 1950. وكان الهدف من ذلك هو امتلاك صناعة النفط وتوجيه عمليات إنتاجه بما يحقق أقصى الفوائد الممكنة لإيران. إلا إن هذا البديل الذي يعتبر أكثر طموحاً وجسارة، كانت تحفة المخاطر وتقف في وجهه الاحتكارات النفطية وحكوماتها بكل ما أوتيت من قوة. كما أن الظرف التاريخي الذي كان سائداً في أوائل الخمسينات لم يكن مهياً لقبول مثل هذا التطور. وكانت مسألة سيطرة بلاد العالم الثالث على ثرواتها الطبيعية آنذاك أمراً صعباً جداً. بل كان الظرف الدولي يوفر جو الحماية الأجنبية والمبرر السياسي لاستنزاف ثروات البلاد

الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من هذه البلاد لم يكن لديها الكفاءات الوطنية القادرة على إنجاز عملية امتلاك صناعة حديثة مثل صناعة النفط.

وبذلك فشل التأميم الإيراني عام 1953 بقيام انقلاب مدبر من الغرب على الجنرال مصدق وحكومته، مما أثر بشكل كبير جداً على مسألة امتلاك الدول المنتجة لصناعاتها النفطية. وبهذا الفشل انحصرت الفرص المتاحة للدول المنتجة في السعي لزيادة عائداتها المالية. إلا أنه بحكم ارتكاز هذه العائدات على الربح الذي تحققه الشركات العاملة محلياً من جراء إنتاج النفط (3)، أصبحت بموجبه كل الأمور التي تؤثر على الدخل الصافي مجالاً لاهتمام الحكومات وموضوعاً لنزاعها مع الشركات. فأصبحت الحكومات، من ناحية تحت الشركات على زيادة الإنتاج وتعارض في الوقت نفسه تخفيض أسعار النفط، بل تطالب بزيادتها مع محاولة ضبط تكاليف الإنتاج. وأهم من ذلك كله برز الخلاف مع الشركات حول زيادة معدل الإتاوة ونسبة الضريبة، أي الحصول على نصيب أعلى من صافي الدخل المتأتي عن النشاط المحلي للشركات.

إن هذا المنعطف الجديد المتمثل في اقتسام العائد المالي لإنتاج النفط بين الشركات العاملة والدول المنتجة أصبح المحور الرئيسي لاهتمام الحكومات. وتحددت مسائل النزاع الرئيسية مع الشركات طوال عقدين حتى مطلع عام 1970 في المسائل الأربعة التالية:

المسألة الأولى: السعي لزيادة حجم الإنتاج

سعت جميع الدول المنتجة إلى تشجيع الشركات وحثها على زيادة معدلات إنتاجها وبالأخص منذ نهاية الخمسينات وعلى مدار الستينات. وكانت بعض الدول تتوقع أن يستمر معدل الزيادة التي شهدتها الإنتاج في أوائل الخمسينات. وهي الفترة التي بدأ فيها إنتاج معظم الحقول، وتزايدت فيها احتياجات الشركات للتعويض عن النفط الإيراني.

ولقد كانت مطالبة الدول المنتجة للشركات برفع الإنتاج تخضع لعدد من العوامل والاعتبارات منها:

- أ- أن ضخامة الاحتياطات النفطية المتوفرة في عدد من الدول كانت تبرر للحكومات المطالبة بزيادة نصيبها من الإنتاج بالمقارنة مع الدول الأخرى.
- ب- إن الوسيلة الوحيدة والسريعة المتاحة للحكومات لزيادة الدخل تكاد تنحصر في زيادة الإنتاج.
- ج- إن الشركات كانت تستخدم مستويات الإنتاج كوسيلة للإغراء أو الضغط على الحكومات وإرغامها على الحد من التقدم بالمزيد من المطالب (4).

د- احتكار الشركات للمعلومات الفنية وافتقار الحكومات لمثل هذه البيانات اللازمة لتحديد الحجم الأمثل للإنتاج.

هـ- افتقار الدول المنتجة لأي سياسة مدروسة للمقارنة بين الفائدة التي يحققها عائد النفط في الوقت المراد الإنتاج فيه والفوائد التي يمكن أن يحققها تأجيل إنتاج النفط إلى وقت آخر.

وفي ضوء تلك الاعتبارات أصبحت مطالبة الحكومات للشركات بزيادة الإنتاج مطلباً عاماً للمنتجين على الرغم من أن هذا الاتجاه يناقض رغبة الحكومات في الاحتفاظ بمستوى الأسعار السائدة ناهيك عن الدعوة إلى رفعها. وبالتالي لم يكن عجباً أن تتخلي مؤتمرات الأوبك عن مناقشة مسألة برمجة الإنتاج وتحديد الزيادة السنوية المسموح بها لكل بلد منتج في ضوء احتياجات الطلب العالمي (5).

المسألة الثانية: المطالبة برفع أسعار النفط

بعد تعديل اتفاقيات الامتياز القديمة وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، أصبحت مسألة السعر المعلن للنفط قضية هامة. وبالتالي سعت الحكومات إلى تحقيق أسعار مناسبة له. وكان الاعتراض الأساسي ينصب على المعادلة المجحفة التي كان يتم بموجبها تسعير النفط المصدر من الخليج (6).

وبالرغم من اعتراض الحكومات على معادلة الأسعار إلا أن الشركات لم تعرها أدنا صاغية، بل إنها عملت على إغراق السوق بالنفط وخفضت أسعاره أكثر من مرة. ولقد كان أهمها وأبلغها أثراً، التخفيضان اللذان تما في عامي 1959 و1960 (7).

لقد هز هذان التخفيضان اقتصادات الدول المنتجة وأوضحا للمنتجين المخاطر التي تتعرض لها العائدات النفطية. كما أن هذا القرار المنفرد من قبل الشركات أكد للدول المنتجة عدم جدوى الصراع الفردي مع هذه الاحتكارات وضرورة الاتجاه للعمل الجماعي. وهكذا كانت ولادة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960 ليكون لمطالبها العادلة وزن فعال تجاه الاحتكارات النفطية. وبتأسيس الأوبك بدأت الدول المنتجة نقاشها مع الشركات حول إعادة الأسعار إلى مستواها السابق، لكن الشركات تعنتت وعملت كل ما تستطيع عمله للحيلولة دون خلق الظروف المناسبة لذلك. وبالتالي استحال على الأوبك تحقيق أي إنجاز في هذا الصدد طوال العشر سنوات الأولى من عمرها (8). وما أن أوشك عام 1970 على الانتهاء إلا والتوازن المصطنع بين عرض النفط والطلب عليه يصبح أمراً لا يمكن استمراره، وإذا بالأسعار التي فرضت غير معبرة عن الندرة النسبية للنفط واستمرار سريانه. كما كان استمراره يعني حتمية إفلاس الاستثمارات النفطية الضخمة في ألاسكا وبحر الشمال حيث أصبحت التكلفة المتوقعة لإنتاج برميل النفط هناك تزيد على سبع

دولارات للبرميل الواحد. ولذا فإن منظمة الأوبك ولأول مرة بعد طول انتظار، وجدت نفسها قادرة على تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله. وهكذا أخذت الأسعار في التزايد، مما نقل سعر النفط العربي الخفيف من 1.8 دولاراً للبرميل عام 1970 إلى 11.65 دولاراً اعتباراً من مطلع عام 1974. وبذلك استلمت منظمة الأوبك زمام المبادرة في هذا الصدد، وحققت الدول الأعضاء فيه أمراً كان يستحوذ على اهتمامات المنتجين آنذاك لما له من أثر كبير على عائداتهم المالية (9).

المسألة الثالثة: الاهتمام بتخفيض تكاليف الإنتاج

بعد أن أصبحت الحكومات شريكة في أرباح الشركات كان طبيعياً أن تهتم بتكاليف الإنتاج وطريقة احتسابها. فبالرغم من أن تكلفة إنتاج الزيت في الخليج العربي تبلغ عشر تكلفته في الولايات المتحدة، إلا أنها لم تكن تحتسب بالطرق المتعارف عليها. إذ كانت الشركات تعتبر كثيراً من المصاريف الرأسمالية مصاريف تشغيل تحملها سنوياً على المصاريف الجارية. كما أن الشركات كانت تستهلك القسم الأكبر من الأصول الرأسمالية في فترة قصيرة جداً مما يؤثر على الأرباح المتحققة سنوياً. وبالإضافة لكل ذلك، فإن الشركات الأم كانت تحمل الشركات العاملة في الخليج كثيراً من النفقات التي لم تكن تتعلق بعملياتها بل أنها أحياناً تحملها حتى الضرائب التي تدفعها لبلد أجنبي.

لهذه الأسباب كلها لم تكن الدول المنتجة راضية عن طريقة احتساب تكاليف الإنتاج. وكانت هذه المسألة موضع خلاف ومدعاة للشك في محاسبة الشركات، مما دع الدول المنتجة إلى إنشاء أقسام متخصصة عهد إليها بمتابعة هذا الأمر وضبط أسس محاسبة الشركات.

المسألة الرابعة: العمل على رفع معدل الإتاوة ونسبة الضريبة

لقد كان السعي إلى زيادة إنتاج الزيت ورفع سعره وتقصي تكاليف إنتاجه يهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الربح لعمليات الشركات المنتجة في البلد المضيف، وبالتالي تمكين الحكومة من حصيلة ضريبة تتناسب مع الأرباح المتحققة.

ومنذ التخلي في مطلع الخمسينات عن نظام الإتاوة الثابتة المحتسبة عن كل طن منتج والتحول إلى ما سمي بمبدأ المشاركة في الأرباح، أخذ موضوع معدلي الإتاوة والضريبة وطرق احتسابهما يحظيان باهتمام الدول المنتجة ويشكلان إحدى مسائل الصراع الرئيسية مع الشركات.

في بداية تطبيق اتفاقية المشاركة كان إجمالي نصيب الدول المنتجة من الإتاوة والضريبة يعادل 50% من صافي أرباح الشركات. ولقد تنبّهت الدول المنتجة فيما بعد إلى هذه المغالطة وما تؤدي إليه من تخفيض معدل الضريبة إلى أقل بكثير من 50% وأخذ النزاع على هذه المسألة فترة طويلة. وتبنته أوبك عند قيامها حيث توصلت في منتصف الستينات إلى اتفاق مع الشركات المنتجة تم بمقتضاه اعتبار الإتاوة البالغة 12.5% من ثمن بيع الزيت جزءاً من تكاليف الإنتاج (تنفيق الربح) تدفع لمالك المورد الطبيعي أي الدولة المنتجة. وبالإضافة إلى ذلك تدفع الشركات ضريبة الدخل والبالغة 50% من صافي الأرباح.

لقد كان هذا الاتفاق أهم اتفاق على الإطلاق توصلت إليه أوبك إلى تحقيقه خلال العقد الأول من عمرها. وبالإضافة إلى أنه أدى إلى زيادة العائد المالي للدول المنتجة، فقد كان له أيضاً أثر في توجيه أنظارها إلى ضرورة رفع معدل الإتاوة والضريبة. وأصبح التحرك باتجاه هذا الأمر ممكناً منذ عام 1970 حين تمت زيادة نسبة الضريبة إلى 55%. أما بعد ذلك، ونتيجة لارتفاع الأسعار فإن الدول المنتجة عملت على الاحتفاظ بالأرباح الناتجة عن زيادة الأسعار لنفسها. ورفعت اعتباراً من بداية عام 1975 معدل الإتاوة إلى 20% من قيمة الإنتاج، وزادت نسبة الضريبة إلى 85% من صافي الأرباح.

هذه باختصار هي القضايا الأربع الرئيسية التي استحوذت على جهد الدول المنتجة طوال العقود الماضية. سعياً لزيادة الإنتاج ورفع أسعاره ومحاولة ضبط التكاليف والمطالبة بالحصول على نصيب أوفر من الدخل. وبالتالي فإن الاهتمام الأساسي للدول المنتجة في مرحلة ما قبل 1950 والمرحلة التي تلتها كاد ينحصر في السعي إلى زيادة العائد المالي.

لقد كان النفط العربي نتيجة لانخفاض تكلفة إنتاجه من ناحية والندرة النسبية لعرض النفط بالنسبة للطلب العالمي عليه من ناحية أخرى، يبرر وجود ربح اقتصادي معين يمثل الفرق بين تكلفة إنتاجه والثمن الذي يكون بإمكان المستهلك الأخير دفعه.

وبالتالي كانت الدول المنتجة والشركات والدول المستهلكة تتنافس للحصول على أعلى نصيب ممكن من هذا الربح لنفسها، فحكومات الدول المنتجة تسعى إلى رفع العائدات فيما تحاول الشركات زيادة أرباحها في حين كانت الدول المستهلكة تبالغ في فرض ضرائبها على المنتجات المباعة بالإضافة إلى تحصيل الفوائد الاقتصادية الأخرى. ونتيجة لهذا الصراع ارتفع نصيب حكومات الدول المنتجة من استهلاك برميل النفط من أقل من دولار عام 1970 إلى ثماني دولارات ونصف في بداية عام 1974. (10)

إلا أنه بعد أن حققت الدول المنتجة جزءاً معتبراً من الهدف المالي الذي سعت إليه، أدركت الظروف الجديدة المتغيرة التي سمحت بتحقيقها. وبإدراكها هذه التغيرات رنت بعض الدول المنتجة ببصرها إلى هدف طالما راودها، واقتنعت الآن بقدرتها على السعي إليه وتحمل المخاطر المترتبة على عملية استثمارها المباشر لثرواتها النفطية.

مرحلة: التغيرات الجديدة في صناعة النفط

إن التغيير النوعي الذي شهدته صناعة النفط في الخليج العربي منذ مطلع السبعينات والذي تم بموجبه امتلاك صناعة النفط بطريقة أو بأخرى، من قبل الدول المنتجة، يعبر عن أمل عميق الجذور راود الواعين من أبناء المنطقة منذ فترة طويلة، أمل عملت شركات النفط ومن ورائها الفكر والسلطة في الدول الصناعية المستهلكة على تسفيته ومحاربتة بشتى الوسائل والطرق. لقد كان أسلوب هؤلاء يستهدف تحطيم أية محاولة في مهدها كما حدث لتجربة التأميم في إيران في الفترة من 1950 – 1953. وكان تحكّم الشركات يركز على سيطرتها على مصادر إنتاج النفط ووسائل نقله ومعامل تكريره وقنوات تسويقه في العالم، إضافة إلى بلوغها مستوى من القدرة التقنية والإدارية جعل محاولة الصراع معها تبدو مخاطرة لا يعلم إلا الله مدى أضرارها.

وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول المنتجة كانت تتحين الفرصة للخلاص وتنتظر اليوم الذي تستطيع فيه السيطرة على ثروتها الوطنية وامتلاك زمام إدارتها والتخطيط لإنتاجها وتصنيعها والاستفادة منها بما يحقق للبلد المنتج أعلى مردود اقتصادي واجتماعي ممكن. وبالرغم من الصراع المرير الذي خاضته الدول المنتجة مع الشركات طوال الفترة المنصرمة والذي كان ينحصر في مسألة رفع نصيبها من الأرباح التي يحققها إنتاج النفط، لم تنس بعض الدول المنتجة البديل الآخر المتاح لها حسب شريعة القانون الدولي ألا وهو امتلاك صناعة النفط فيها. وقد تبنت الأوبك هذه السياسة النفطية في مؤتمرها السادس عشر المنعقد في فيينا في شهر تموز 1968، حيث أكد بيان المؤتمر على أهمية الاستغلال السليم للموارد الهيدروكربونية بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء. وشدد على ضرورة ربط هدف استغلال هذه الموارد بتحقيق أقصى فائدة ممكنة للدول المنتجة. وأشار البيان إلى أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بشكل أفضل إذا كانت الدول الأعضاء في وضع يمكنها من أن تتحمل بنفسها مباشرة استغلال مصادرها الهيدروكربونية(11).

ومع بداية السبعينات بدأت تتغير الظروف التي حاولت شركات النفط فرضها، ومن ثم بدأ الأمل الذي راود الدول المنتجة يصبح ممكن التحقيق. وشملت هذه التغيرات ثلاث مجالات رئيسة هي اختلال التوازن بين

عرض النفط والطلب عليه، وارتقاء قبضة الشركات الكبرى على صناعة النفط بسبب تراجع حصصها في صناعة النفط نتيجة دخول شركات النفط المستقلة وشركات النفط الوطنية، وكذلك نمو الوعي والقدرة الفنية داخل الأقطار المنتجة. ومن تلك التغيرات ما يلي:

أولاً: لم يعد النفط المعروض في بداية السبعينات يكفي لسد احتياجات الطلب النهمة الذي خلقته تلك الأسعار المتدنية التي فرضتها الاخوات السبع. ونتيجة لذلك تحول سوق النفط إلى سوق بائعين، وأصبحت الأسعار الفعلية المحققة تفوق كثيراً الأسعار المعلنة. وبدت كل الحقائق تؤكد حتمية حدوث نقص كبير في إمدادات النفط.

فمعدل الاحتياطي المؤكد من النفط بالنسبة للإنتاج السنوي أخذ في الانخفاض بشكل مخيف حتى بلغ عام 1970 نصف معدله لعام 1960. وهذا يعني أنه إذا استمر نمو الطلب على معدله هذا، فإن النفط الممكن إنتاجه لن يستطيع تلبيته. وحتى لو تم ذلك فإن الاحتياطي المؤكد لن يكفي العالم أكثر من عشرين سنة.

ولقد زاد من حدة هذا النقص العام في عرض النفط بالنسبة للطلب عليه، نضوب الموارد النفطية المحلية لعدد من الدول المستوردة وبالأخص الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة – التي تستهلك حوالي ثلث إنتاج العالم من النفط – هبط احتياطها بالنسبة لإنتاجها السنوي بشكل مخيف. وبدأ العجز في إنتاجها بالنسبة لاستهلاكها يتزايد بشكل مستمر، مما حتم عليها أن تتجه إلى الشرق الأوسط لسد هذا العجز (12).

كما أن توقع هذا النقص وتزايد ندرة النفط أدى إلى توجه نشاطات الاستكشاف الجديدة إلى المناطق الأكثر صعوبة والحقول الحدية، وكان من نتائج ذلك، على سبيل المثال، أن بلغت كلفة إنتاج الزيت من بحر الشمال سبع دولارات للبرميل الواحد.

وهكذا، بحلول السبعينات، تأكدت هذه الحقائق الثلاث السابق ذكرها، وأصبح من المتعذر الاستغناء عن إنتاج أي بلد مهما كان حجم إنتاجه صغيراً. بل أن الإمكانات المفتوحة أمام البلد المنتج خارج تعامله مع الشركات السبع الكبرى أصبحت أفضل بكثير مما يتيح الارتباط بهذه الشركات.

ثانياً: التغيير الرئيس الثاني، يتعلق بالتحولات التي طرأت على درجة الاحتكار في صناعة النفط العالمية، إذ لم تعد ملكية صناعة النفط من حيث الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق شبه احتكار مطلق لشركات النفط السبع الكبرى أو ما يعرف بالشقيقات السبع.

لقد تزايد عدد الشركات الوطنية المستقلة العاملة في صناعة النفط، وأخذت حصة الوافدين الجدد تتزايد بالرغم من أجواء المنافسة الخطرة والحصار التي كانت الشقيقات السبع تفرضها عليها. ولم تقتصر هذه المنافسة على مجال تسويق المنتجات ونقلها، بل تعدت ذلك إلى إنشاء معامل التكرير بل والدخول في عمليات الإنتاج المباشر للنفط. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الشقيقات السبع عام 1969 من مجموع النفط المنتج خارج الدول الاشتراكية وأمريكا الشمالية إلى 80% مقارنة بـ 100% عام 1950. أما بالنسبة لامتلاك طاقة التكرير فإن حصة الشقيقات السبع عام 1966 هبطت إلى 55% فقط. (13)

وبالإضافة لذلك فإن حتمية اتجاه الشركات الأمريكية المستقلة إلى استيراد النفط اللازم لسد احتياجاتها من الدول المصدرة، دعم نشاط القادمين الجدد وأضعف القوة الاحتكارية التي كان يتمتع بها السبعة الكبار. مما أدى إلى ارتخاء قبضتهم وتفكك سيطرتهم على الدول المنتجة.

ثالثاً: والتغير الثالث يتمثل في تزايد الوعي في الأقطار المنتجة وتوفر الإرادة السياسية المؤمنة بضرورة امتلاك صناعتها النفطية وتوجيه عملية إنتاجها بما يخدم المصلحة الوطنية. ومن ناحية أخرى، فإن نمو القدرة الذاتية على تشغيل صناعة النفط الوطنية وتطويرها قد جعل تملكها أمراً ممكن التحقيق، وبالتالي لم يعد تهديد الشركات بقطع علاقتها أو بسحب موظفيها يثير الرعب مثلما كان في الماضي. كما أن تزايد إيرادات النفط الذي شهده مطلع السبعينات جعل الدول المنتجة في مركز مالي يمكنها من تقديم التضحيات التي يستلزمها الصراع مع الشركات الاحتكارية.

وهكذا صاحب مطلع السبعينات نزوح عدد من الظروف يمكن إيجازها، مجدداً، في تزايد النقص بصورة مخيفة في إمدادات النفط بالنسبة للطلب عليه، وارتخاء قبضة الشقيقات السبع على صناعة النفط، وتزايد منافسة الشركات الوطنية والشركات المستقلة لها في هذه السوق، وأخيراً تزايد الوعي الوطني، وتوفر الإرادة الذاتية على إدارة صناعتها النفطية.

لذا فإن بعض الدول المنتجة لم تتردد في استخدام الظروف المتغيرة لخدمة مستقبل شعوبها. فبدأت الجزائر تأميم صناعة النفط بها عام 1971، وتلتها ليبيا، ثم العراق عام 1972. وبعد تأكيد فشل الأساليب التقليدية للاحتكارات النفطية ونجاح عمليات التأميم بدأ امتداد موجة الامتلاك الوطني لصناعة النفط الوطنية يصبح أمراً حتمياً مما اضطر الشركات إلى التسليم بمبدأ المشاركة. إلا أنها، كعادتها، حاولت تفرغها من محتواها حين اقترحت تأجيل تاريخ حصول الدول المنتجة على 51% من أسهم الشركات العاملة إلى عام 1983. وكانت الشركات في الواقع تنوي استنزاف موارد الدول المنتجة خلال هذه السنوات العشر. إن تلك الاتفاقية

المسماة باتفاقية الخمسة والعشرين في المائة لم تعمر طويلاً لحسن الحظ وقد كان لمجلس الامة الكويتي دورا في ذلك، بل إن الدول المنتجة توصلت إلى اتفاقية الستين في المائة قبل نهاية 1974(14). وحتى هذه الاتفاقية لم تكن كافية لإرضاء المطلب الوطني المزمع لدى أكثرية الدول المنتجة. ومنذ نهاية عام 1974 أعلنت قطر عزمها على التملك الكامل، وبدأت مفاوضاتها مع الشركات من أجل تنفيذ هذا القرار.

إن صناعة النفط تلك التي كانت الشركات الأجنبية حتى عام 1970 تمتلكها وتديرها وتوجهها بالرغم من صراع الحكومات معها وجهة تخدم مصالح تلك الشركات، أصبحت منذ منتصف السبعينات ملكاً للدول المنتجة. وسواء كان ذلك بالامتلاك الكامل في معظم الدول أو بامتلاك ستين في المائة في البعض الآخر فإن الكلمة الأخيرة أصبحت من حق كل دولة منتجة ممثلة في الجهاز الوطني الذي عهدت إليه إدارة صناعة النفط فيها.

وإذا كان امتلاك صناعة النفط في الدول المنتجة قد تم، والصراع مع الاحتكارات قد تغير موضوعه، فإن المسؤولية الوطنية قد عظمت. وأصبح الاستثمار المباشر للموارد النفطية من قبل الدول المنتجة ليس هدفاً في حد ذاته فقط وإنما هو أيضا الوسيلة التي تتمكن هذه الدول بموجبها من توجيه إنتاج هذه الموارد الوجهة الكفيلة بتحقيق أقصى المنافع الممكنة في المدى البعيد.

ولذا فإن التحول النوعي الذي حققته الدول المنتجة يطرح عدداً من التحديات ويستلزم إعداد الكفاءة الذاتية وتأكيد الاعتماد على النفس. واصبحت مواجهة هذه التحديات هي وحدها القادرة على إعطاء السيطرة الوطنية على صناعة النفط مضمونها الحقيقي.

الملكية الكاملة لصناعة النفط وما تضيفه من مسؤوليات

إن امتلاك الدول المنتجة لصناعتها النفطية يطرح نوعين من المسؤوليات الجديدة: مسؤولية تحقيق أعلى مردود اقتصادي واجتماعي يمكن أن يتيح وجود النفط في أراضي هذه الدول، ومسؤولية الاعتماد على الذات وذلك بإيجاد وتنمية الإدارة الوطنية القادرة على إدارة صناعة النفط بمستوى الكفاءة والقدرة على التطور الذي تدار به صناعة النفط العالمية وأي صناعة متطورة أخرى.

أولاً: مسؤولية تحقيق أعلى مردود

كي يحقق الامتلاك الكامل لصناعة النفط الأمل المعقود عليه لا بد من تحول جذري في نوعية اهتمام الدول المنتجة وأجهزتها المسؤولة. فلم تعد القدرة الوطنية محصورة بعقود الامتياز أو بالقوة الرهيبة التي كانت تشهرها الشركات في وجه كل سعي إلى تحول جذري. وبالتالي لم يعد الاهتمام بالجانب المالي والحصول على أكبر نصيب من أرباح الشركات محوراً للاهتمام كما كان. لذلك فإن تفكير الدول المنتجة يجب أن يتجه إلى القضايا التالية:

(1) يجب أن تمتلك الدول المنتجة المعلومات الموثوق بها حول كل ما يخص المناطق المحتمل وجود النفط بها واحتياطيات الحقول المعروفة ومعدلات الإنتاج السليم المتاحة وما يتطلبه كل من هذه المعدلات من تنمية (15).

وأركز هنا على عبارة المعلومات الموثوق بها، فليس هناك أمر أكثر ليونة ومطوعة للأهواء الشخصية من تقدير احتياطي النفط والمعدلات المقترحة لإنتاجه. فالأساليب المستخدمة في التقدير تعتمد بشكل كبير على التجربة الذاتية لمن يقوم بالتقدير وعلى تفسيره للمعلومات المتوفرة وما يود أن يقوله ويقترحه. (16)

كما أنه من المهم جداً أن تتم دراسة الأوضاع بكل تأن وعمق ويدرس أثر معدلات الإنتاج المختلفة على الموارد النفطية من زيت وغاز طبيعي، وأن يحدد بقدر الإمكان الأثر الذي يتركه إنتاج كل منهما على الآخر من حيث معدل الاسترداد وتكلفة الإنتاج في المدى القريب والبعيد.

فعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن الحقول العربية قد بلغت مرحلة الاستخراج الثانوي أي ضرورة الاعتماد على أساليب مساعدة مثل حقن الماء أو إعادة حقن الغاز بل أن بعضها سوف يحتاج لوسائل الضخ الميكانيكي. ومن هنا فإنه حري بالدول المنتجة أن تعير هذه المرحلة أهمية خاصة وألا تتورط في تبني أساليب وطرق إنتاج وتنمية قبل أن تأخذ في الاعتبار كلفة مثل هذه الطرق وما يتأتى عنها من إنتاج. كما أنه لا بد من أن يجري التأكد من أن التطور التقني الذي يمكن رؤية مساره لن يجعل الدول تندم في المستقبل المنظور على تبنيها لطرق إنتاج قد تصبح متدنية الكفاءة (17).

وغني عن البيان أن معرفة أي منتج للحقائق عن موارده وتحري أفضل الطرق وأنسب الأوقات لإنتاجها، أي تحديد الخيارات المتاحة، هي من أهم الأمور التي تساعد من يتخذ القرار على توضيح الصورة أمامه. كما أنها ستجعل إمكانية اختياره منسجمة مع الهدف الذي من أجله تم التملك.

(2) يجب أن يتم التعرف على أفضل الخيارات المتاحة للدول المنتجة من حيث تحديد ماذا ينتج وبأي كمية ينتج وكيف يستفاد من الموارد النفطية بعد إنتاجها. إنه إذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة تبدو بديهية

لأي جهة مالكة لمورد ما، إلا أنها ليست بتلك السهولة. وعلى الدول المنتجة أن تعيد التفكير مثنى وثلاث في الاعتبار التي أخذتها الشركات في الماضي حين حددت لنفسها الخيارات المناسبة.

إن الاعتبار التي يجب أن تحدد الخيارات الجديدة للدول المنتجة تنطلق من الهدف الذي تم من أجله امتلاك صناعة النفط ألا وهو تحقيق أقصى الفوائد والمنافع. وأقصى الفوائد الممكنة تعني أقصاها في المدى البعيد وليس القريب. كما أنها لا تقاس بالعائد المالي فحسب وإنما من الضروري جداً أن تتعدى ذلك إلى المردود الاقتصادي والاجتماعي. وفي إطار هذه المعطيات عليها أن تقدر الفائدة التي تحصل عليها الآن من جراء إنتاج الزيت أو الغاز الطبيعي ومقارنتها مع الفائدة المقدر لإنتاج أي من هذه الموارد في المستقبل. وعليها أيضاً أن تحدد الكميات التي يجب إنتاجها آخذة في الاعتبار مدى مساهمة مردود مثل هذا الإنتاج في خلق طاقة إنتاجية تفوق في مردودها ما يمكن توقعه من جراء تأجيل إنتاجها لوقت آخر. فالنفط ثروة وطنية غير متجددة يجب قدر الإمكان تجنب استخدامها لدعم الاستهلاك الجاري بل أنه يجب استثمارها في بناء طاقة إنتاجية قادرة على دعم مستوى الدخل والمعيشة لأبناء المنطقة وتوفير فرص عمل منتجة لهم في المدى الطويل.

وأخيراً فإن الدول المنتجة عليها أن تدرس بتمعن كيفية الاستفادة من هذه الموارد. وهذا يستدعي مقارنة الفوائد المتأتية من جراء تصديرها مع تلك التي يمكن الحصول عليها من جراء استخدامها داخل البلد المنتج كمدخلات لإنتاج اقتصادي. وعليها أن تحدد أيضاً متى تكون فوائدها أكبر، وما إذا كان ذلك يتحقق باستمرار تصدير النفط الخام أو التحول إلى تصدير المنتجات المكررة وإنتاج المواد المصنعة. إن هذا التحدي في حقيقة الأمر أكثر تعقيداً وصعوبة من القول به. والإجابة الشافية التي تصمد لتقييم الأجيال صعبة المنال. ولكن ما لا يدرك جله لا يترك كله. علينا أن نجتهد وعلينا أن نرتقي بتفكيرنا وإحساسنا بالمسؤولية إلى الدرجة التي يساعدنا بها العلم والمعرفة في رسم أفضل الخيارات المتاحة (18).

(3) يجب أن تعمل الدول المنتجة على تنمية القدرة الذاتية واللازمة للتفاوض من أجل استخلاص نصيب أوفر من الربح الاقتصادي. وهذه المسؤولية ليست جديدة. والدول المنتجة من خلال منظمة الأوبك قطعت شوطاً معتبراً في استرداد جزء من هذا الربح. ولكن الجديد هنا يتمثل في تزايد حجم هذا الربح وتحول الصراع بين الدول المنتجة والشركات العاملة لديها إلى صراع بين المنتجين والدول المستهلكة. إن الربح الاقتصادي لنفط الشرق الأوسط أي الفرق بين كلفة إنتاجه والتمن الذي يدفعه المستهلك الأخير قبل تحوله إلى المصادر البديلة الأخرى قد تزايد بصورة كبيرة جداً. ومع أن الربح الذي يتحقق لنفط الشرق

الأوسط أو أوروبا تزايد من 17 دولاراً في بداية 1974 إلى 35 دولاراً في نهاية 1977 لكل برميل من المنتجات. فإن نصيب الدول المنتجة منه ازداد من 8.5 دولاراً إلى 12 دولاراً فقط في الفترة نفسها. ومع استمرار تزايد الندرة بالنسبة للنفط وضرورة الاتجاه لإنتاج مصادر بديلة للطاقة فإن أوثق التوقعات المتوفرة تشير إلى ريع اقتصادي قد يصل إلى 60 دولاراً أو أكثر للبرميل الواحد من نفط الشرق الأوسط في عام 1985 (19).

والجدير بالذكر أن وجود الريع الاقتصادي لا يعني حصول الدول المنتجة عليه أو على نسبة ثابتة منه، بل أن عليها أن تعد نفسها لصراع مريع مع الدول المستهلكة. وهذه الدول الآن ممثلة وتعمل من خلال وكالة الطاقة الدولية كي تجابه منظمة الأوبك بكل قوة. وأنه وإن كنا لا نسمع إلا القليل عن الأولى مقارنة بالثانية إلا أن بصمات عملها يمكن إدراكها في كل مكان كما أن دليل نجاحها يتمثل في احتفاظها للدول المستهلكة بما يزيد على 14 دولاراً من الثمانية عشر دولاراً التي طرأت على الريع الاقتصادي منذ بداية 1974 وحتى الآن.

ثانياً: مسؤولية الاعتماد على الذات: بعد امتلاك الدول المنتجة لمواردها النفطية أصبح أمر اعتمادها الكامل على نفسها في إدارة هذه الصناعة أمراً بديهياً. وبكل تأكيد فإن دورها يجب أن يكون دور المسؤولية الشاملة، وبالتالي فإن درجة النجاح أو الفشل الذي يمكن أن تحققه هذه الصناعة يعود بكامله إلى مستوى الكفاءة التي سوف تدار بها. وقيادة هذه الصناعة ليست بالأمر الهين البسيط. فإدارتها بأسلوب علمي كفاء تتعدى مسألة تشغيلها واستخراج النفط من جوف الأرض. إنه من المهم جداً أن يتم استكشاف النفط واستخراجه بأكفأ الأساليب العلمية المعروفة. وأن يستمر تشغيل هذه الصناعة على الأسس الاقتصادية المعهودة، وأن يكون ذلك بأقل التكاليف الممكنة. إن القدرة التقنية والإدارية والتجارية لصناعة النفط الوطنية يجب أن ترتفع لتستطيع القيام بالدور المتزايد الصعوبة وأن تكون بمستوى ارتباطها بهدفها الرئيسي وهو تحقيق أقصى الفوائد الممكنة.

إن هذه المسؤوليات تحتم على صناعة النفط الوطنية إعداد نفسها للقيام بالوظائف التالية:

(1) بعد أن امتلكت الدول المنتجة صناعتها النفطية فإن أمر التخطيط لها وتوجيهها ومراقبة سلامة سيرها أصبح مسؤولية الإدارة الوطنية دون غيرها. فكل الخبرات الأجنبية وعقود الإدارة والتشغيل والخدمات الاستشارية المتاحة إنما تقدم حسب احتياج وطلب الإدارة الوطنية وهي صاحبة القرار النهائي والمسؤولة عن النتائج. وبالتالي فإن الإدارة الوطنية يجب أن ترتفع بأساليب عملها وكفاءتها وأن تتبنى نظم وأساليب الإدارة العلمية في القيام بمهمة التخطيط الاقتصادي الشامل. وعليها توجيه ومراقبة سير العمل في مختلف نشاطات

الصناعة. وعلينا ألا نقلل من شأن هذا التحدي وألا يظن البعض أن هذه الصناعة كانت تعمل في بلادنا معتمدة على إدارتها المحلية. لقد كان أمر التخطيط والتوجيه ومراقبة سير العمل في الشركات المحلية في الواقع يتم في مراكز الشركات الام، أي بواسطة الشركات الأم التي يتوفر لها أعلى مستوى إداري وتقني معروف. وعلينا بالتالي أن نوجد بديلاً للقيادة التي كان يقوم بها المالك السابق. ولا بد، لكي تنجح القيادة الوطنية في عملها، أن يتوفر فيها مستوى الكفاءة والرئاسة والإحساس بالمسؤولية والحرص على تأدية المهمة بالمستوى المهني المتعارف عليه، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فلا بد أن تتوفر لها الصلاحيات اللازمة أي بمعنى آخر لا بد أن تتوفر فيها كما يجب أن تتوفر لها الشروط والظروف التي تتوفر لمن كان يتحمل مسؤولية قيادة صناعة النفط في الماضي بل لكل من يتصدى للقيام بمهمة التخطيط والتوجيه ومراقبة سير العمل في قطاع صناعي متطور يحرص على تأكيد قدرته التنافسية.

(2) وثاني التحديات التي يطرحها الاعتماد على النفس يتمثل في قدرة صناعة النفط الوطنية على استمرار اتصالها بالتطور التقني المستمر ومرونتها في ملاءمة أساليب أدائها بموجب معطيات مثل هذا التطور. وهذا الأمر مع سهولته صعب. إنه، بحق، السهل الممتنع. إن مواكبة التطور التقني بالرغم من السهولة التي يتم بها في الدول المتقدمة صناعياً فإنه أمر نادراً ما تحقق لغيرها من بلدان العالم الثالث بصرف النظر عن غناها أو فقرها. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن مجموعة الدول الأولى تمتلك الآلية اللازمة، بينما تفتقر المجموعة الثانية إلى وجود النظم والمؤسسات القادرة على التعرف على ماهية التطور وتقدير أهميته والعمل على تطوير أساليب أدائها بموجبه.

إن استمرار اتصال صناعة النفط في الخليج العربي بالتطور التقني، في اعتقادي، يشكل أحد التحديات الرئيسية. إن نشوة الانتصار والفرحة بقدرة الإدارة الوطنية على استخراج النفط وتسويقه والحصول على إيرادات أعلى، يجب ألا تحجب عن ناظرها جسامه المهمة التي تتصدى لها. فالدول المنتجة تسلمت صناعة حديثة متطورة جداً يقف الفن الإداري والإنتاجي المطبق فيها والمستوى التقني الذي وصلت إليه على مشارف التقنية الحديثة. ولم يتم ذلك تلقائياً أو صدفة أو تعبيراً عن مستوى التطور العام الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني في هذه الدول. بل إنه تم بفضل صلة صناعة النفط بمراكز تقنية متطورة تمتلك المستلزمات الضرورية لمواكبة هذا التطور المستمر. إن الدول المنتجة إن لم توفر لهذه الصناعة بل كافة النشاطات الاقتصادية الأخرى، المستلزمات الضرورية لجعلها قادرة على مواكبة التطورات الحديثة في الإدارة والتقنية فإنه لن يطول بنا الزمن حتى نرى صناعة النفط تنزل إلى مستوى النشاطات الأخرى بدلاً من أن ترفعها إليها، وأن نجد الأساليب التي تطبقها قد عفي عليها الزمن وأصبحت من تراث الماضي (20).

(3) إن الاعتماد على النفس يستلزم تنمية القدرات التجارية للدول المنتجة. فمسألة التسويق وما تطرحه من تحديات ومسألة كسب الخبرة اللازمة بالسوق العالمية من حيث البيع إليها والشراء منها تتطلب دراية وأجهزة ترتفع إلى مستوى النزاهة والكفاءة والمبادرة التي يستلزمها القيام بهذه الوظيفة الحرجة.

إن وظيفة التسويق والمشتريات الدولية لم تكن في يوم من الأيام من الوظائف التي كانت تقوم بها شركات النفط العاملة في الخليج العربي. لقد كان القيام بهاتين الوظيفتين من اختصاص مراكز هذه الشركات.

وأن من الأهمية بمكان في هذه المرحلة بناء قدرات تسويقية ذاتية على درجة عالية من الدراية بالسوق العالمية والحنكة التجارية بحيث تكون قادرة على إيجاد مكانها وحمايته في سوق عالية المنافسة. إن بناء مثل هذا الجهاز ضرورة أساسية إذا تصورنا ما يعنيه الهدف المعلن للدول المنتجة من حيث سعيها إلى تحقيق أقصى الفوائد الممكنة، وإذا ما أخذنا في الاعتبار ما يعنيه ذلك من ضرورة الحصول على أكبر عائد ممكن تحقيقه من بيع برميل النفط، الأمر الذي لن يتأتى من تصدير النفط في شكله الخام وإنما يمكن تحقيقه فقط بالتوجه إلى تكريره وتصنيعه بحيث تباع المنتجات النهائية. إن ما توفر لهذه الدول خلال السنوات القليلة الماضية من سوق بائعين يتزاحم فيها المشترون للحصول على الزيت لا يمكن اعتباره أو مقارنته بالوظيفة التسويقية التي يتعين على الدول المنتجة أن تعد نفسها للقيام بها. أن على الدول المنتجة إذا ما أرادت تعميق فعالية امتلاكها لصناعة النفط، أن تسارع إلى بناء أجهزتها التجارية. إن صناعة النفط الوطنية وهي تدخل السوق العالمية عليها أن تؤكد وتنمي قدرتها التنافسية لتكون على قدم المساواة مع جميع الداخلين إليها، سواء كان ذلك من أجل تزويد هذه السوق أو التزود منها.

هذه باختصار رؤيتي للتحديات التي تواجه الإدارة الوطنية لصناعة النفط. فهذه الإدارة مطالبة بمواجهة القضايا التالية:

أولاً: التعرف على مدى الاختلاف بين الاستراتيجيات التي كانت تسير عليها عمليات صناعة النفط في الماضي عندما كانت تسيطر عليها شركات النفط الكبرى، والاستراتيجيات الوطنية المتمثلة في حصول الدول المنتجة على أعلى مردود اقتصادي واجتماعي يمكن الحصول عليه من جراء إنتاج النفط وتكريره وتصنيعه. وهذا الأمر يتطلب إعادة تقييم المعلومات المتوفرة عن الاحتياطات، وإعادة النظر في معدلات الإنتاج، وإعادة النظر في أساليب وطرق الإنتاج السائدة والمقترح تطبيقها، ويتطلب بشكل هام إعادة النظر في مسألة تصدير الزيت الخام ومسألة التورط في تسهيل الغاز وتصديره والنظر في الإمكانيات البديلة المتاحة للدول المنتجة من حيث تكرير الزيت والاستفادة من بعض المنتجات المكررة بالإضافة إلى الاستفادة من الغاز المتوفر

كمادة خام للصناعات البتروكيمياوية وكمصدر للطاقة اللازمة للصناعة المحلية التي يمثل الغاز بالنسبة لها أهم ميزة نسبية يجب الاستفادة منه قبل فوات الأوان.

ثانياً: والقيادة الوطنية لصناعة النفط مطالبة بشكل هام أيضاً وعليها التعرف على السعر الحقيقي للزيت وهو السعر الذي يكون المستهلك الأخير مستعداً لدفعه قبل التحول إلى المصادر البديلة الأخرى. وهذا السعر في وقتنا الحاضر يقدر بحوالي أربعين دولاراً لمتوسط برميل المنتجات النفطية. وهذا يعني أن الربح الاقتصادي، بعد خصم كلفة الإنتاج، والتكرير والنقل والتوزيع، يقدر بحوالي خمسة وثلاثين دولاراً بالنسبة لزيت الخليج العربي. فإذا علمنا أن نصيب الدول المنتجة من هذا الربح يقدر بحوالي اثني عشر دولاراً فإن نصيب الدول المستهلكة يمكن أن يصل إلى أكثر من عشرين دولاراً. إن إدراك هذه الحقيقة والاستعداد لمواجهة أمر هام يحتم على القيادة الوطنية في الدول المنتجة أن تواجه به الدول المستهلكة بشكل متكافئ وفعال من أجل الحصول على السعر الذي يكون المستهلك الأخير مستعداً لدفعه قبل التحول إلى المصادر البديلة الأخرى للنفط. وهذا يطرح على الدول المنتجة أن تزيد تكاتها وتعمل على زيادة فعالية الأوبك كي تستطيع الصمود في وجه منظمة الطاقة الدولية IEA التي حققت للدول المستهلكة أضعاف ما حققتهم منظمة الأوبك منذ مطلع عام 1974، الوقت الذي مارست فيه الأوبك لأول مرة إمكانياتها وأبرزت فعاليتها بشكل معقول.

ثالثاً: وأخيراً فإن الإدارة الوطنية لصناعة النفط مطالبة بأن ترتفع إلى مستوى المسؤولية والألتساهل في المهمة ولا تتبالغ في مدى قدرتها الإدارية وحنكتها القيادية. إن صناعة النفط في الدول المنتجة هي القطاع الوحيد الذي تسود فيه الإدارة العلمية وتطبق فيه التكنولوجيا الحديثة بجميع أبعادها وهذا القطاع في الوقت الحاضر مطالب بزيادة فعاليته في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يعني توسعه أفقياً ورأسياً. لذا فإن المستوى الإداري والتكنولوجي الحالي لقطاع النفط والتطلعات الوطنية لزيادة فعاليته وزيادة مردوده الاقتصادي تحتاج إلى قيادة يتعدى اهتمامها استخراج النفط من جوف الأرض. إن هذا القطاع يحتاج إلى قيادة واعية متواضعة أمينة مدركة لحجم التحديات ومصممة على تذليل العقبات مثابرة على تشجيع القطاعات الأخرى، لاسيما الإدارة الحكومية، إلى الارتفاع إلى مستواها بدلاً من أن تجد نفسها في يوم قريب قد هبطت إلى المستوى الإداري والتقني المتدني للقطاعات الأخرى. وفي هذا الصدد فإن الإدارة الوطنية مطالبة بتعلم أسس الإدارة الحديثة وتطبيقها دون تردد، ومطالبة برفع مستوى التطوير والتدريب وإيجاد الحوافز الكافية لجذب العناصر الكفوة والاحتفاظ بها. وهي أيضاً مطالبة بإيجاد الأجهزة التكنولوجية القابلة للتطور والقدرة على متابعة وحقق منجزات التقدم التكنولوجي العالمي في عملياتها. وهي أخيراً مطالبة بإيجاد الفعاليات التسويقية اللازمة لتسويق منتجات الصناعة النفطية الوطنية عالمياً دون وصاية من الشركات متعددة الجنسية. والفعاليات

التسويقية في نظري غير متوفرة حالياً وما يسمى تسويقاً في أغلب نشاطات النفط الوطنية حالياً هو أبعد ما يكون عن الجهد التسويقي الفعلي. أن تطوير أجهزة التسويق وتأكيد فعاليتها يجب أن يعطي الأهمية التي يستحقها، أخذاً في الاعتبار أنه سيكون النشاط الحرج الذي سنتطلع إليه لتحقيق أملنا في الحصول على أعلى مردود ممكن الأمر الذي يعني تسويق المنتجات النهائية حيث تبلغ المنافسة العالمية أشدها.

هذه هي التحديات التي تواجهها صناعة النفط الوطنية وهي مخيفة، إذا أخذنا في الاعتبار أن الإدارة الوطنية لصناعة النفط ما هي إلا انعكاس للإدارة العامة في البلد المعني. ولكن بالرغم من ذلك فإن نجاح عملية الامتلاك الوطني لصناعة النفط يجب أن ينظر إليه بالأهمية التي يستحقها حمل الأمانة والتصدي للمسؤولية التاريخية، ولذا فإن الإدارة الوطنية عليها العمل على جبهتين: إعداد نفسها لتحمل المسؤولية من ناحية والدفاع عن وجهة نظرها دون ملل ولا خوف لدى الجهات المختصة من ناحية أخرى. لأن الفشل في تحقيق الهدف المنشود من السيطرة الوطنية على صناعة النفط عندما ينظر إليه بعد بضعة عقود من الزمن سيكون مسؤولية جيلنا أمام الأجيال القادمة.

المصادر والمراجع العربية والملاحظات

(1) من أطرف ما قرأت في هذا الصدد ما قاله كبير الجيولوجيين العاملين في المنطقة والتابعين لشركة النفط البريطانية الفارسية في إحدى الاجتماعات المتعلقة بدراسة إمكانية وجود النفط في الجزيرة العربية حوالي عام 1926. لقد هز هذا الجيولوجي رأسه ورفع غليونه وقال للمجتمعين بلغة الواثق "يؤسفني أن أقول أنه لا يوجد نفط في الجزيرة العربية."

Ward, Thomas E., Negotiations for oil concessions in Bahrain, El Hasa (Saudi Arabia, the Neutral Zone, Qatar and Kuwait p. 21.

(2) أدى هذا الأمر إلى أن يصل عائد السعودية عام 1948 إلى 34 سنناً على البرميل بينما كان 15 سنناً عام 1934. هذا بينما انخفضت الإتاوة في إمارات الخليج من 15 سنناً عام 1934 إلى 8 سننات عام 1948.

A. K. Al-Kuwari, Oil Revenues of the Arabian Gulf States, p. 80.

(3) بالرغم من كون شركات النفط العاملة في المنطقة العربية شركات متكاملة يبدأ نشاطها بإنتاج النفط وينتهي ببيع المنتجات النهائية للمستهلك الأخير أينما وجد إلا أنها عملت على فصل عملياتها المتعلقة بالبحث عن النفط وإنتاجه عن سائر عملياتها اللاحقة. وذلك من أجل تحويل الأرباح من نشاط الإنتاج إلى الأنشطة اللاحقة الأخرى وبالتالي تقليل نصيب الحكومات المضيفة من الأرباح التي يدرها النفط وحصرها في الأرباح العائدة من نشاط إنتاج النفط هذا بينما تعتبر الأرباح الكبيرة التي يحققها كل من نشاطات نقل النفط وتكريره وتصنيعه وتوزيعه، خارج نطاق الضريبة التي تتقاضاها الدول المنتجة.

(4) أحد الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا الصدد تتعلق بسياسة الإنتاج التي اتبعتها الشركات في كل من أبو ظبي والعراق حيث أنه بالرغم من اكتشاف النفط في أبو ظبي عام 1954 إلا أن الاستعداد لإنتاجه لم يبدأ إلا منذ عام 1958 بعد أن بدأت شركة نفط العراق في الحد من زيادة إنتاجها من الحقول العراقية بسبب ثورة 14 تموز 1958 في العراق.

Longrigg, S. H. Oil in the Middle East – its discovery and development, pp. 317 – 318.

(5) كانت مسألة برمجة الإنتاج من أهم البنود المطروحة للبحث في مؤتمرات الأوبك طول الستينات إلا أن الأوبك فشلت في إيجاد أية طريقة عملية لتطبيق ذلك مما حدى بها أن تترك البحث والجدل حول مسألة برمجة الإنتاج وتوجه اهتمامها إلى تنفيق الإتاوة ورفع الضريبة وأخيراً رفع الأسعار.

(6) للتعرف على مختلف المعادلات التي تم على أساسها تسعير نفط الخليج العربي أنظر:

H. J. Frank, Crude Oil Prices in the Middle East.

(7) سعر نفط الكويت في أغسطس عام 1960 كان أقل بنسبة 15% عن سعر عام 1958.

OPEC. Annual Statistical Bulletin, 1970.

(8) سعر الزيت القطري المصدر من أم سعيد عام 1970 كان 1.93 دولار مقارنة بسعر أعلى بلغ 2.08 دولار عام 1953.

OPEC. Annual Statistical Bulletin, 1973, p. 17.

(9) بالإضافة لما سبق ذكره فيما يتعلق بمسألة الصراع بين الحكومات والشركات حول أسعار النفط هناك موضوعان آخران:

أولهما: السعر الذي تحتسب على أساسه الأرباح الصافية وفي هذا الصدد نجحت الدول المنتجة في اعتباره السعر المعلن لا السعر الذي كانت الشركات تسجله في دفاترها وتسميه السعر المحقق. ولقد كان أساس رفضه كونه سعر تحويل بين الشركات الشقيقة وليس سعراً حقيقياً يعبر عن السوق.

ثانيهما: محاولة الاحتفاظ بالقيمة الشرائية لسعر النفط وبالتالي تعديل السعر المعلن بنسبة تتكافأ مع هبوط القيمة الشرائية للدولار ولقد بدأ تطبيق هذا المبدأ على الأسعار المعلنة منذ مطلع السبعينات وحتى عام 1973.

(10) نتيجة لهذا الصراع تم تقسيم الثمن الذي يدفعه المستهلك الأخير في أوروبا عام 1974 لبرميل من المنتجات النفطية التالي:

8.48 دولار

نصيب الحكومات المنتجة

0.88 دولار

نصيب الشركات

7.70 دولار

نصيب الحكومات المستهلكة

إجمالي التكاليف اللازمة:

إنتاج 0.18 دولار

نقل 1.50 دولار

تكرير 0.55 دولار

توزيع 2.20 دولار

4.43 دولار

21.49 دولار

إجمالي الكلفة للمستهلك

C. Tugendhat & A. Hamilton, Oil the Biggest Business, p. 211.

(11) أنظر:

G.W. Stocking, Middle East Oil, p. 438.

(12) تزايد الاعتماد على الزيت المستورد جعل معدل زيادة إنتاج النفط المتاح للتصدير للفترة من 1961-1971 تبلغ 10.7% سنوياً مقارنة بمعدل 7.8% بالنسبة لمعدل زيادة الاستهلاك العالمي. وكان تقدير استيراد الولايات المتحدة عام 1980 من الشرق الأوسط يبلغ 6 مليون برميل يومياً أي حوالي عشرة أضعاف استيرادها الفعلي لعام 1970.

A. K. Al-Kuwari, Op. cit., pp. 86 – 88.

(13) كانت حصة الشركات السبع الكبرى من طاقة التكرير خارج الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاشتراكية تبلغ 65% عام 1957.

M. A. Adelman, World Petroleum Market, Baltimore, 1973, pp. 325 – 332.

(14) لقد كان لمجلس الأمة في الكويت دور بارز في إفشال اتفاقية الخمسة والعشرين في المائة وإظهار عيوبها متخذاً من التجربة الجزائرية والعراقية والليبية سنداَ لمطلبه في تحقيق مزيد من السيطرة الوطنية على

صناعة النفط ونتيجة لذلك تغير اتجاه الدول المنتجة التي وقعت على هذه الاتفاقية وسعت حديثاً إلى تحقيق الامتلاك الكامل أو امتلاك أغلبية الأسهم حالاً بدلاً من الانتظار حتى عام 1983 كما كان مقرراً.

(15) إن مسألة إيجاد أجهزة وطنية الولاء نزيهة وذات كفاءة علمية عالية فيما يخص تقدير احتياطي النفط في كل دولة منتجة يعتبر بدون شك مسألة رئيسة وهامة جداً، وتعود هذه الأهمية لعدد من الأمور: أولهما: هناك ميل ومصالحة لشركات النفط الكبرى والدول المستهلكة في المبالغة في تقدير احتياطيات الدول المنتجة وحثها على مزيد من الإنتاج بأسرع وقت ممكن وربطها بالاستثمارات اللازمة لذلك. ثانيهما: أهمية مثل هذا التقدير لما يبني عليه من قرارات تؤدي إلى استثمارات ومعدلات إنتاج وطرق تكرير وتصنيع يستحيل تغييرها فيما بعد دون تكبد خسائر فادحة. ثالثهما: أهمية الركون إلى تقدير موثوق به من قبل كافة الأطراف سواء منها تلك الأطراف التي تحبذ مزيداً من إنتاج النفط واستمرار توفر مستوى الرفاه الاستهلاكي السائد حالياً أو تلك التي تؤمن بأهمية المحافظة على النفط واستخدامه كمادة خام ووقود لخدمة الاقتصادي الوطني بالإضافة إلى كونه مصدراً للقطع الأجنبي اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية ونقل التكنولوجيا.

(16) عام 1975 ارتفع تقدير احتياطي المملكة العربية السعودية إلى 164 بليون برميل بينما كان تقديره عام 1970 يبلغ 88 بليون برميل وفي أبو ظبي قدر احتياطي النفط عام 1975 بما مقداره 24 بليوناً بينما كان تقديره عام 1970 يبلغ 12 بليوناً فقط هذا بالرغم من عدم اكتشاف حقول جديدة معتبرة في أي من البلدين.

ARAMCO. Facts and Figures, 1970, p. 18.

شل. كتاب المعلومات 1986 / 1977. ص76.

(17) هناك خطر إمكانية تحول منطقة الخليج العربي إلى منطقة تجرب فيها الشركات المتعددة الجنسية أساليب الإنتاج الجديدة كما كانت ومازالت تعتبرها منطقة تدريب لعدد كبير من موظفيها الدائمين.

(18) إن إتباع دول الخليج العربي لسياسة نفطية تهدف إلى تحقيق أقصى المنافع المنتجة بما تعنيه مثل هذه السياسة من تحديد صادرات الزيت باحتياجات تنمية الطاقة المنتجة، والتريث في إنتاج الغاز غير المصاحب، وتكرير الزيت محلياً، والاستفادة من الغاز الطبيعي المنتج في إقامة الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والصناعات المعدنية، أمر لن يتفق حتماً مع استراتيجيات الدول المستهلكة. إن استراتيجية الدول المستهلكة تقوم على أساس دفع الدول المصدرة للنفط إلى مزيد من الإنتاج وإلى تصدير هذا الإنتاج في صورته الخام ما أمكن ذلك سواء كان نفطاً خاماً أو سوائل الغاز أو غازاً مسيلاً. ومع أنه في وقتنا الحاضر لا يمكن أن أنكر مدى تأثير استراتيجية وكالة الطاقة الدولية على سياسة إنتاج النفط وتصديره خاماً إلى الأسواق المستهلكة ولا

أتجاهل أهمية الضغوط التي تعيق الدول المنتجة في المدى القصير من اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، إلا أنني أيضاً لا أرى مبرراً أن تكون الدول المنتجة سهلة القيادة إلى هذه الدرجة. إنني أعتقد أن هناك أمرين يجب أن يكونا محورياً لسياسة الدول المنتجة التي يجب الدفاع عنها وتوضيحها وإقناع الدول المستهلكة بأهميتها لنمو واستقرار الدول المنتجة. الأول منهما يتمثل في توضيح الميزة النسبية في إقامة صناعات محلية على الغاز المتوفر بدلاً من تصديره في شكله الطبيعي أو السائل. (يقدر العائد الصافي للحكومات من تصدير ما يعادل برميل زيت بحوالي 4-6 دولار لغاز النفط المسيل و4 دولار بالنسبة للغاز الطبيعي المسيل هذا بينما يقدر العائد الصافي من تصدير برميل الزيت بحوالي 12 دولار للبرميل). وثانيهما: توضيح الأضرار التي لحقت بالدول المنتجة نتيجة لتوفر إيرادات كبيرة، امتصت في قطاعات الاستهلاك وأضررت بالقطاعات المنتجة أو تقلصت قيمة الفائض نتيجة للاضطرابات النقدية. وبالتالي الاشتراط على الدول المستهلكة الراغبة في التزود بالنفط مساعدة الدول المنتجة في استثمار عائدات التصدير في تنمية الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

(19) C. T. Tugendhart and A. Hamilton, op. cit., p. 211.

Chief Executive magazine, "Chief Executive, number two Oct. – December 1977.

An Article by, John C. Sawhill, President, New York University, former administrator, the U.S. Federal Energy Administration.

(20) كانت صناعة النفط، مثلها مثل سائر فروع الشركات المتعددة الجنسية العاملة في العالم الثالث، متميزة بمستواها الإداري والتقني الرفيع عن سائر قطاعات الاقتصاد المحلي الأخرى. لقد كان مستوى وتطور صناعة النفط الإداري والتقني تابعاً للمجتمع الصناعي الذي تنتسب الشركة الأم إليه، ولم يكن تربطه أية علاقة بمستوى أو تطور الدول المضيفة. وكان هذا الفضل يعود إلى تخطيط وتوجيه نشاط هذه الشركات تقوم به أجهزة إدارية وتقنية متطورة جداً حريصة بحكم ملكيتها للشركات العاملة على توفير أعلى كفاءة ممكنة لعملياتها. والآن وبعد أن انتهت ملكية الشركات الأجنبية وبالتالي انتهى الحافز الذي من أجله كانت تعمل على توفير شروط تحقيق أعلى كفاءة ممكنة لنشاط الشركة العاملة فإن هذه المسؤولية تقع على عاتق الإدارة الوطنية التي هي جزء من الإدارة العامة في البلد المعني. لذا فإن نجاح الإدارة الوطنية لصناعة النفط لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن ذلك مقروناً برغبة المسؤولين عن الإدارة العامة في البلد المعني واستعدادهم الصادق لإصلاح الإدارة العامة ورفع كفاءتها الإدارية والتقنية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اختيار إدارة كفؤة وإعطائها الصلاحيات التامة لقيادة هذا القطاع مع تحميلها مسؤولية الاحتفاظ بمستواه، بل تطويره بما

يحقق هدف الدولة المنتجة من الاستهلاك الكامل ألاً وهو تحقيق أقصى المنافع الممكنة التي يتيحها وجود النفط.

المراجع الأجنبية

- Adelman, M. A., The World Petroleum Market, Baltimore: 1973.
- ARAMCO. Facts and Figures 1970, Dahrn, 1971.
- Chief Executive Magazine, “Chief Executive”. Number two, Dec. 1977.
- Frank, H. J. Crude Oil Prices in the Middle East – A study in oligopolistic price behavior. New York: 1966.
- A. K. Al-Kuwari, Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact of Economic Development, Ph. D. Thesis, Durham University, 1974.
- Patterns of Allocation and Impact on Economic Development, Ph. D. Thesis, Durham University, 1974.
- A. K. Al-Kuwair, Oil Revenues in the Gulf Emirates.
- Longrigg, S. H. Oil in the Middle East – Its Discovery and Development, 3rd ed. London: 1966.
- OPEC. “Annual Statistical Bulletin 1970’, Vienna, 1971.
- OPEC. “Annual Statistical Bulletin 1973’, Vienna, 1974.
- Shell . “Information Hand Book 1976/1977”, London, 1977.
- Stocking G. W. Middle East Oil, London, 1970.
- Tugendhat C. and Hamilton A. Oil the Biggest Business. Revised ed., London, 1975.

- Ward Thomas E. Negotiations for oil concessions in Bahrain, El Hasa (Saudi Arabia), The Neutral Zone, Qatar and Kuwait, second printing, New York: 1965.

الدكتور علي خليفه الكواري

مايو/أيار عام 1989

تواجه جميع الدول العربية وبدون استثناء... النفطية منها وغير النفطية... أوضاع اقتصادية حرجة... تشكل أزمة اقتصادية هيكلية. لقد أصبحت الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية (في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، كما هو الحال في عام 2020) تتسم بعجز القاعدة الإنتاجية في كل منها عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومنها الحاجة إلى فرص عمل تكفي لمقابلة حجم قوة العمل المتصاعدة وتواجه توقعات الشباب المتعلم وترضى طموحاته. كما يصاحب تلك الأوضاع انكشاف خطر على الخارج وبالتالي تبعية له نتيجة اعتماد جميع الدول العربية المتزايد على استيراد معظم احتياجاتها من الغذاء والسلاح والتكنولوجيا.

أوضاع تتسم بالنسبة للدول المصدرة للنفط بانحسار عائدات تصدير النفط منذ عام 1985... وتآكل الاحتياطات النقدية الاستثمارية التي تكونت في وقت الفائض لمواجهة عجوزات الموازنات العامة والتي تفاقمت منذ منتصف الثمانينات، وذلك عندما لم تعد أجمالي الإيرادات النفطية تكفي حتى لسد حاجات الصرف على الباب الأولى من النفقات العامة الخاص برواتب وأجور موظفي الحكومات (1).

وتتجلى خطورة الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الدول العربية المصدرة للبتروك عندما ندرك هشاشة القاعدة الإنتاجية في معظم تلك الدول نتيجة الفشل في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط تغني نفسها تدريجياً عن الحاجة إلى استمرار الدعم المالي المتدفق من عائدات النفط من أجل بقاء المشروعات القائمة وتلبية الحاجات الضرورية. ويزيد يقيننا باستمرار تلك الأوضاع الاقتصادية الحرجة ما نعلمه من تأثير بالغ لاستراتيجية

** هذه المقالة وجهة نظر ألفت علي بحكم الأوضاع العربية المتردية زمن كتابتها. وقد استقبلتها الصحافة العربية كما لم تتلقى أي من مقالاتي حيث نشرت في جرائد معظم الدول العربية، من الرباط إلى الشارقة مروراً بمصر وكافة أقطار الجزيرة العربية. وفي إعادة نشرها في عام 2020 يحق أن أقول ما أشبه اليوم بالبارحة.

(1) انظر الدراسات القيمة التي قدمها الزميل جاسم خالد السعدون إلى منتدى التنمية في الاجتماع السنوي لعام 1986م و1989م.

وكالة الطاقة الدولية على ظاهرة انحسار الطلب عن نفط الدول الأعضاء في الاوبك وعلى الأخص الدول العربية منها ... بقصد تحويل سوق النفط إلى سوق مشتريين تتحكم وكالة الطاقة الدولية في إدارة أسعاره والاحتفاظ بها عند الحد الأدنى الذي يخدم مصالح الدول المستهلكة في المدى القريب والبعيد. هذا في وقت يستمر فيه عجز الاوبك عن بلورة استراتيجية تسمح تدريجيا للدول الأعضاء فيها بتخفيض صادراتهم من النفط بالقدر الذي يحتفظ لسوق النفط بصفة سوق البائعين ... ويتيح للدول المصدرة للنفط ان تحصل من صادرات مواردها النفطية الناضبة ... والتي يحاصر التقدم التكنولوجي مستقبلها ... على سعر عادل باعتبار النفط بالنسبة للدول المستهلكة هو المزود الأخير لأسواق الطاقة (2). ومما لا شك فيه ان السياسات النفطية الراهنة للدول ذات التأثير على قرار الاوبك لن تتغير ... وحتى لو تغيرت فإن تأثيرها يحتاج إلى عقد من الزمن على الأقل ... الأمر الذي سوف يمكن استراتيجية وكالة الطاقة الدولية من السيطرة طوال ما تبقى من سنوات القرن العشرين ... وسوف تستمر في سيطرتها بعد ذلك إلى ان تصبح السياسات النفطية لمعظم الدول المصدرة للنفط، سياسات وطنية ذات توجهات تنموية تصحبها إرادة سياسية تؤمن بضرورة التنسيق من اجل تعاون إنمائي يتفهم عدالته العالم اجمع.

وبالنسبة للدول العربية غير النفطية ايضا تطرح الأوضاع الاقتصادية الراهنة إشكالية مركبة تتمثل في فشل عملية النمو الاقتصادي فيها فضلا عن انعكاسات الأوضاع في الدول العربية النفطية عليها. فالأوضاع الاقتصادية في الدول العربية غير النفطية تتسم بتآكل القاعدة الإنتاجية التقليدية ... وفشل الكثير من الخطط والمشروعات التنموية ... وعجزها عن إيجاد قاعدة اقتصادية حديثة تلبى الحاجات الأساسية للسكان التي زادت منها متطلبات العصر وارتفاع مستويات التعليم والانفتاح على الأنماط الاستهلاكية الجديدة في الخارج. ويزيد من حدة الأزمة الاقتصادية الراهنة ما اضطلعت به الحكومات العربية من مسؤوليات المحافظة على مستوى الحد الأدنى للمعيشة وتوفير فرص العمل واعتماد النشاط الاقتصادي على حجم الأنفاق الحكومي الذي يتم تمويل جزء كبير منه من المعونات والقروض والتحويلات. وتتجلى خطورة هذه الأوضاع الاقتصادية غير المتوازنة في حالة الدول العربية غير النفطية عندما ندرك صعوبات استئناف عملية النمو الاقتصادي وحجم القروض الخارجية وأعباءها الاقتصادية والسياسية وما نتوقعه من تراجع المعونات والتحويلات والاستثمارات الخارجية في وقت يصعب فيه الاقتراض من الخارج بسبب العجز عن مواجهة أعباء الديون الراهنة وخدمتها.

(2) انظر الدراسات التي قام بها الكاتب حول الأوضاع النفطية الراهنة وأثار استراتيجية وكالة الطاقة الدولية على استمرارها انظر: الورقة التالية في هذا الكتاب.

ان الدول العربية جميعها مهدده نتيجة لازمة الهيكلية التي تواجه اقتصاداتها ... وقد تضطر إلى رهن حصيلتها صادراتها النفطية إلى جانب إرادتها الوطنية لشراء بعض الوقت وتمويل النفقات العامة ... ما لم تتدارك نفسها وتقلع عن حالة الإدمان التي أصابتها وتبلور إرادة مجتمعية كافية للخروج منها.

الدول العربية على مفترق طرق

ان النتيجة الهامة التي نستخلصها من بروز الازمة الاقتصادية الهيكلية في جميع الدول العربية وما يترتب عليها من استمرار الأوضاع الاقتصادية الحرجة الراهنة بظلمها الثقيل، تشير إلى أن الحكومات العربية لن تستطيع ان تواصل حكم شعوبها بأسلوب الدولة المستبدة الراحية "التي تصادر حق المشاركة السياسية مقابل توفير حد أدنى من مستوى المعيشة وفرص العمل والحراك الاجتماعي إضافة إلى قدرة بعضها على شراء رضى سياسي كافي برصيد معنوي ثوري أو رصيد مادي مغري. ولذلك فان الوفاق السياسي الذي فرضته الحكومات على الشعوب العربية طوال فترة الطفرة النفطية منذ عام 1974... وما صاحبها من تراجع المد الوطني لأسباب موضوعية ... لم يعد من الممكن توفير شروط استمراره في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور. وبذلك ينشأ وضع جديد يمكن تسميته جوازا "بالوضع الثوري " ... حيث تجد الفئات الحاكمة نفسها عاجزة عن الاستمرار في الحكم بنفس أسلوب حكمها السابق. ولعل بروز أزمة هيكلية في جميع الدول العربية وتوقع استمرار الأوضاع الاقتصادية الحرجة ... باعتبارها أوضاع مقيمة بظلمها الثقيل وليست عابرة كما يتهيأ للبعض ... يطرح على الحكومات العربية خيارين.

أولهما: خيار إصلاح شامل يرتكز على مشاركة سياسية ويهدف إلى إعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري في شكل رؤية ثقافية تغير المفاهيم وتصحح القيم وتعديل اعوجاج السلوك. إصلاح يقدم إجابات مقنعة مسنولة على الأسئلة الصعبة ويبدأ بترشيد التصرفات الأقل رشدا مهما كانت قوة ونفوذ مصدرها. إصلاح يرتكز على خطاب وطني وعمل وطني فاعل يتسم بالصدق والعدل قادر على تعبئة الطاقات وحشد الإمكانيات وبلورة الاستراتيجيات ووضع الخطط والبرامج التي تضمن توزيع الأعباء بشكل عادل من أجل بدء عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ذات البعد الحضاري والأفق القومي التكاملي. إصلاح يصل إلى عقول الناس ويمس مشاعرهم ... ينطلق من تحقيق مصالح المواطنين ... ويعتمد على جهودهم ... ويعود على مجتمعاتهم بالأمن والنماء والاستقرار في المدى البعيد. ومثل هذا الإصلاح الشامل لا

بد له من أن يرتكز على عقد اجتماعي جديد تشارك الشعوب إلى جانب السلطات الحاكمة في الوصول إليه وترجمته إلى شرعية دستورية ملزمة تكفل حرية التعبير للرأي الآخر وتصون حكم القانون ونزاهة القضاء واستقلاله وتفتح تدريجيا الطريق إلى أسلوب تداول السلطة بشكل سلمي يحافظ على إنجازات المجتمعات العربية ويضع جهودها على الطريق الصحيح لعملية التراكم والرقي الحضاري.

وثانيهما: أن تتراجع الحكومات العربية عن دور الدولة "الراعية" والتضحية بالرضى السياسي الذي لم يعد بالإمكان المحافظة عليه ... واللجوء إلى أجهزة الدعاية والأعلام لمزيد من تزييف الحقائق وتأجيل الوعي بالأزمة وتأخير عملية إدراك المجتمعات لأبعادها وتصاعد القلق الموضوعي لتداعياتها ... معضده ذلك كله بتحالفات خارجية ... واعتماد متزايد على أجهزة الأمن لضبط الأمور وقمع أصوات الاحتجاج وإسكات أجراس الإنذار المبكر ... التي لا بد من أن تتصاعد عندما يتدهور مستوى المعيشة ... وتتلاشى فرص العمل ... وتضيق مجالات الحراك الاجتماعي ... ويصعب شراء رضى سياسي كاف نتيجة استئثار أصحاب القوة والنفوذ وذوي القربى بما هو متاح من موارد شحيحة وفرص ضئيلة يعتقدون أنهم أولى بها من عموم الشعب. الخياران مطروحان ... والحكمة المتحلية بالعدل وبعد النظر لا يفوتها أولاهما بالرعاية. فالإصلاح والمشاركة اللذان يؤديان إلى مجتمع الأمن والتنمية أولى بالرعاية من الضبط الأمني وقمع أصوات الإنذار المبكر ... التي إذا ما تم إخراسها فأن تداعيات الأزمة الاقتصادية الهيكلية لا يمكن حجبها ... وسوف تبرز في شكل انفجار تخسر نتيجة له الفئات الحاكمة كل شيء ولا تستفيد منه الشعوب الكثير، نتيجة لتفكك السلطة واضطراب الأوضاع والحاجة إلى حكمة جيل آخر لمعالجة أثارها.

ان خيار الإصلاح الشامل والمشاركة السياسية بهدف إعادة البناء هو شعار الحقبة الزمنية الراهنة ... يتردد في أرجاء المعمورة وعلى امتداد التيارات الفكرية والعقائدية المتصارعة ... ولكنه ويا للأسف لم تبدأ عملية إدراك أهميته بالنسبة لأغلب الحكومات العربية بالرغم من بروز بدايات وعي بأهمية ذلك لدى عدد قليل من الفئات الحاكمة في بعض الأقطار العربية. ان خيار الإصلاح الشامل المرتكز على المشاركة السياسية مثل الأدب الجيد ... "سهل ممتع" يحتاج إلى مبدع ذو موهبة وتجربة وخبرة ناضجة يعبران عن رؤية مستقبلية وحكمة سياسية أمتنا العربية في أمس الحاجة لتوظيفها من أجل بدء مسيرة إعادة البناء. ان تبني قضية الإصلاح الشامل المرتكز على المشاركة السياسية ليست ضرورة مجتمعية فحسب بل هي ضرورة لاستمرار سلطة الحكومات العربية إذا ما اختارت تغيير نهج حكمها وتبنت هذه المرة خيار الإصلاح والمشاركة من

أجل إعادة البناء ... بعد ان أصبح شرط إعادة البناء واجبا على من يريد ان يلج القرن الواحد والعشرين بما فيه من تحديات لن يتاح لشعب أو أمه ان تواجهها ما لم تبدأ عملية إعادة البناء من الآن وقبل فوات الأوان.

علي خليفة الكواري

والله من وراء القصد

الدوحة: 13 مايو 1989

استراتيجية وكالة الطاقة الدولية:

قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية منذ عام 1982 وعوامل استمرارها**

الدكتور علي خليفه الكواري

سبتمبر/ أيلول عام 1989

تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في إيجاد فهم أفضل لأسباب الأوضاع النفطية الراهنة منذ عام 1985 على وجه الخصوص، بهدف تنمية وعي المعنيين بإبعادها وتنبههم إلى مخاطر انعكاسات تلك الأوضاع في المديين القريب والبعيد، باعتبار تلك الأوضاع مقيمة بظلمها الثقيل وليست أوضاعاً عابرة. فالتحولات التي أدت في ثمانينيات (القرن العشرين) إلى تغيير سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين، وأدت إلى انحسار الطلب على صادرات الدول الأعضاء في الأوبك منذ عام 1980 وكسر إرادتها عندما عجزت الأوبك عن حماية سعرها المعلن عام 1985، وانهارت أسعار النفط تعبيراً عن نجاح استراتيجية وكالة الطاقة الدولية في ضوء عجز الأوبك عن صياغة استراتيجية ذات توجهات تنموية تسمح للدول الأعضاء فيها بتقليل حاجتها إلى تصدير النفط بشكل عام وتصديره إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بشكل خاص.

وتهدف الورقة إلى إبراز دور وكالة الطاقة الدولية فيما حدث من تحولات في أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام 1974. ولعل إبراز هذا الدور يساعد على تحري الأسباب التي أدت إلى الأوضاع النفطية الراهنة، وتفهم أسباب القول إن الأوضاع النفطية الراهنة أوضاع مقيمة وليست عابرة. كما أن إبراز دور وكالة الطاقة الدولية يساعد على إلقاء الضوء على حقيقة دور الوكالة الذي يحرص الإعلام الغربي، وتابعه السميع الإعلام العربي المشلول إغفاله، في مقابل تضخيم دور الأوبك والتركيز على اجتماعاتها الاستعراضية وقراراتها

** نشرت هذه الورقة أول مرة بعنوان " استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة عامة في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها، في مجلة: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 127 سبتمبر/أيلول 1989. ص: 115-126.

التي لا تعدو اليوم، في تقديري، أن تكون قرارات إدارة تابعة في الواقع لوكالة الطاقة الدولية، تخدم استراتيجيتها وتوفر أسباب استمرار نجاحها وتفوقها.

تلخص هذه الورقة في القسم الأول منها أبعاد التحولات الجذرية التي شهدتها أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام 1974، وأدت في عام 1985 إلى استعادة الدول المستهلكة للنفط سيطرتها على سوق النفط وتمكنها من توجيه استخداماته والتحكم في أسعاره في ضوء مصالحها بعيدة المدى. ويعرض القسم الثاني سياسات وكالة الطاقة الدولية منذ بروز فكرتها في عام 1974 حتى وقت نشر هذه الورقة. وتنتهي المقالة بخاتمة نطل من خلالها على سياسة الأوبك وتوجهات الدول الأعضاء فيها حيال التعامل مع تلك الأوضاع النفطية.

أولاً: تحولات أسواق الطاقة وسوق النفط

في عام 1973 فقدت الدول المستهلكة للنفط، ممثلة في شركات النفط الرئيسية، سيطرتها على أسعاره، وذلك عندما اتخذت الدول المصدرة له ممثلة في منظمة الأوبك في الربع الأخير من عام 1973، وعلى أثر حرب تشرين الأول/أكتوبر والمقاطعة النفطية العربية للولايات المتحدة وهولندا، قرارين منفردين برفع سعر النفط من أقل من ثلاثة دولارات إلى حوالي أحد عشر دولاراً بالنسبة إلى نفط القياس اعتباراً من كانون الثاني /يناير 1974.⁽¹⁾ وفي نهاية عام 1985 لم تستطع الدول الأعضاء في الأوبك الدفاع عن السعر الرسمي الذي قرره على الرغم من محاولاتها برمجة الإنتاج اعتباراً من مطلع الثمانينات. وبذلك انهار السعر الرسمي للنفط من 28 دولاراً في منتصف عام 1985 إلى حوالي عشرة دولارات في عام 1985/1986. وظل يتأرجح بعد ذلك عند مستوى أقل كثيراً من السعر النقدي الذي حددته الأوبك منفردة في نهاية عام 1973⁽²⁾، وبذلك استعادت الدول المستهلكة للنفط، ممثلة هذه المرة في وكالة الطاقة الدولية سيطرتها على سوق النفط، بفضل تحولات جذرية حدثت منذ عام 1973 تغير بموجبها سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين. ويمكن ملاحظة خمسة مظاهر رئيسية للتحولات في أسواق الطاقة وسوق النفط.

1. انخفاض معدلات ارتفاع الطلب على الطاقة أن الحجم المطلق لاستهلاك العالم من الطاقة التجارية الأولية لم ينخفض بل ارتفع من 5955 مليون طن مكافئ في عام 1973 إلى 7811 مليون طن مكافئ للنفط عام 1987. وإنما كان الانخفاض في نسبة نمو استهلاك العالم من الطاقة نتيجة لسياسات المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها، لذلك بينما كانت زيادة الطلب العالمي على الطاقة في الفترة 1965 – 1973 قد بلغت 53 بالمائة، انخفضت تلك النسبة في الفترة 1979 – 1987 إلى 12 بالمائة فقط، ولم تتجاوز نسبة نمو الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة 1973 – 1987 حوالي 32 بالمائة وهي أقل من نسبة الزيادة التي تحققت في السنوات التسع السابقة لعام 1973.

ويعود انخفاض نمو معدل استهلاك الطاقة إلى سياسات المحافظة على الطاقة وما حتمته من إجراءات وأدت إلى تطويره من تقنيات ساعدت على ترشيد استخدام الطاقة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل استهلاكها بالنسبة إلى وحدة الناتج المحلي من 0.80 عام 1965 إلى 0.65 عام 1985 بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومن 0.40 إلى 0.35 في بقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)⁽³⁾

وأدى ذلك إلى إضعاف الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات استهلاك الطاقة في العالم بشكل عام وعلى الأخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي استهلك الأعضاء فيها حوالي ثلثي استهلاك العالم من الطاقة عام 1973.

ويشير تحليل وكالة الطاقة الدولية إلى هذا الانفكاك بروح الإنجاز، ويذكر أنه بينما بلغ نمو الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 4.9 بالمائة سنوياً في الفترة 1960- 1973 وكان معدل نمو استهلاك الطاقة أعلى منه 5.1 بالمائة، تغيرت هذه العلاقة تدريجياً، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.2 بالمائة سنوياً في الفترة 1982 – 1987 – هذا بينما لم ينم معدل استهلاك الطاقة إلا بحوالي نصف ذلك المعدل 1.7 بالمائة سنوياً⁽⁴⁾.

2. تغييرات هيكلية في نمط استهلاك الطاقة

تغير أيضا هيكل الطلب على الطاقة بشكل تدريجي منتظم منذ عام 1973. وأخذت بدائل النفط تحتل حصصاً متصاعدة في موازين الطاقة في العالم بشكل عام. وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل خاص. فالطاقة النووية التي لم يزد نصيبها على 0.4 بالمائة عام 1973 ارتفع نصيبها إلى 5 بالمائة من استهلاك العالم من الطاقة عام 1987. وكذلك زاد نصيب الطاقة المائية من 0.3 بالمائة عام 1973 إلى 6.7 بالمائة عام 1987. كما زادت مساهمة الفحم والطاقة النووية والطاقة المائية في ميزان استهلاك الطاقة من 35.2 بالمائة عام 1972 إلى 36.7 بالمائة عام 1979. وإلى 41.9 بالمائة عام 1985 و 42.2 بالمائة عام 1987. وكذلك زادت مساهمة الغاز الطبيعي في تلبية الطلب على الطاقة من 18.6 بالمائة عام 1972 إلى 19.9 بالمائة عام 1987. وقد كان النفط هو مصدر الطاقة التجارية الأولية الوحيد الذي انخفضت نسبة مساهمته في استهلاك الطاقة من 46 بالمائة عام 1972 إلى 45 بالمائة عام 1979، إلى 37.8 بالمائة عام 1985 وإلى 37.6 بالمائة عام 1987⁽⁵⁾.

3. تراجع الطلب العالمي على النفط

الظاهرة الثالثة البارزة في تحولات أسواق النفط والطاقة تتمثل في تراجع الطلب العالمي على النفط منذ عام 1987. ويعود هذا التراجع إلى إدراك العالم لتزايد شح الموارد النفطية وعدم قدرتها على تلبية طلب العالم المتزايد على الطاقة من ناحية، ولوجود معظم احتياطات النفط في منطقة جغرافية واحدة هي المنطقة العربية وجارتها إيران من ناحية أخرى. لذلك لم يزد الطلب العالمي على النفط في الفترة 1973 – 1987 سوى بنسبة 7.3 بالمائة طوال الفترة في حين بلغت نسبة الزيادة على الطاقة بوجه عام 32.1 بالمائة في الفترة نفسها. وقد شهد استهلاك العالم من النفط تراجع الحجم المطلق إلى جانب الحصة النسبية منذ عام 1979. فقد انخفض استهلاك العالم من النفط من 64 مليون برميل يومياً عام 1979 إلى 61 مليون برميل يومياً عام 1987⁽⁶⁾.

وانخفضت المساهمة النسبية للنفط في استهلاك الطاقة من 45 بالمائة عام 1979 إلى 37.6 بالمائة فقط عام 1987. هذا على الرغم من تراجع الأسعار منذ بداية الثمانينات وانهيارها منذ عام 1985. وتعود ظاهرة تراجع الطلب العالمي على النفط إلى تشجيع مصادر الطاقة البديلة ودعمها من أجل منافسة النفط في أسواقه التقليدية. وأبلغ مثال على ذلك، الجهود التي بذلت لدعم إنتاج الطاقة الكهربائية وإحلالها مكان النفط حيث أمكن من ناحية، وتبني سياسات تهدف إلى دعم جهود إحلال مصادر الطاقة البديلة للنفط مكان المشتقات النفطية في تزويد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بالوقود من ناحية أخرى. وتشير مصادر مؤتمر الطاقة الدولي إلى أن مساهمة النفط في تلبية حاجات قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجعت من 25 بالمائة عام 1973 إلى 17 بالمائة عام 1980 ويتوقع أن تتراجع إلى 8 بالمائة فقط عام 1990⁽⁷⁾.

4. انحسار الطلب العالمي على صادرات الأوبك

برزت ظاهرة انحسار الطلب العالمي على صادرات الأوبك منذ عام 1978 بعد أن بلغت صادرات الأوبك من النفط الخام أعلى معدل لها في عام 1977 حين بلغت 27.6 مليون برميل يومياً، مقابلة بالرقم القياسي السابق الذي وصلت إليه عام 1973 والبالغ 27.5 مليون برميل يومياً، واستمرت ظاهرة الانحسار سنوياً حتى عام 1985 عندما انهار زعم الدول الأعضاء في الأوبك بأنها قادرة على الدفاع عن سعر الأوبك عن طريق تحديد الإنتاج.

وتبين الإحصاءات أن صادرات الأوبك من النفط الخام تراجعت من 27.6 مليون برميل يومياً عام 1977 إلى 26.7 مليوناً يومياً عام 1979 إلى 22.8 مليوناً يومياً عام 1980 وإلى 18.4 مليوناً يومياً عام 1981 و 14.2 مليوناً يومياً عام 1982 و 12.2 مليوناً يومياً عام 1983 و 12.0 مليوناً يومياً عام 1984، وإلى 10.8 ملايين برميل يومياً فقط عام 1985، وهو أدنى مستوى تصل إليه صادرات الأوبك منذ 21 سنة، حين كانت صادراتها 10.7 ملايين برميل يومياً في عام 1965، وعلى الرغم من انهيار الأسعار في عامي 1986 و 1987 فإن صادرات الأوبك لم تحقق زيادة تذكر، حيث زادت عام 1986 إلى 12.8 مليون برميل يومياً وانخفضت مرة أخرى عام 1987 إلى 12 مليون برميل يومياً بعد أن تم في عام 1986 تغطية ما تم سحبه

من المخزون الاستراتيجي عام 1985، الذي استخدم بهدف كسر إرادة الأوبك وجعلها تتخلى عن الدفاع عن سعرها الرسمي⁽⁸⁾.

وتعود ظاهرة انحسار الطلب العالمي على نפט الأوبك إلى بروز اتجاهين رئيسيين: أولهما، تراجع حركة التجارة الدولية في النفط الخام ومنتجاته، نتيجة لتزايد إنتاج الدول المستهلكة له. فبعد أن كان حجم صادرات النفط 40.2 مليون برميل يومياً عام 1978، أو ما يعادل 66.7 بالمائة من إنتاج النفط في العالم، انخفض إلى 32.8 مليون برميل يومياً عام 1987 وهو ما يعادل 59.1 بالمائة من الإنتاج فقط، وثانيهما، نمو صادرات الدول غير الأعضاء في الأوبك على حساب حصة الأوبك، حيث زادت حصتها من إجمالي صادرات النفط في العالم من 28.2 بالمائة عام 1975 إلى 30.4 بالمائة عام 1978 إلى 41.4 بالمائة عام 1981 إلى 54.8 بالمائة عام 1984 وإلى 54.5 بالمائة عام 1987. وجدير بالذكر أنه في حين انخفض إجمالي صادرات الدول الأعضاء في الأوبك من النفط الخام والمنتجات النفطية من 25.6 مليون برميل يومياً عام 1975 إلى 14.9 مليون برميل يومياً عام 1987، زادت صادرات الدول المصدرة الأخرى من 10.1 ملايين برميل يومياً عام 1975 إلى 17.9 مليون برميل يومياً عام 1987⁽⁹⁾.

5. هبوط أسعار النفط إلى حدها الأدنى

نتج من تبلور الظواهر الأربع السابق رصدها، تحولات جذرية في أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام 1973، أدت إلى عودة سوق النفط إلى وضعه السابق في الخمسينات والستينات، أي إلى سوق مشتريين تتحكم فيه الدول المستهلكة ممثلة هذه المرة في وكالة الطاقة الدولية. وبطبيعة الحال عندما يتحكم المشترون في السوق يكونون غير مضطرين إلى دفع سعر يفوق سعر التكلفة الحدية لإنتاج النفط، بعد أخذ مسألة تكلفة الإنتاج الحدية في الحقل التي يلزم تطويرها من أجل استمرار السوق النفطية سوق مشتريين. وهذا السعر بحسب تقديري سوف يتراوح طوال العقد الباقي من القرن العشرين بين 15 و25 دولاراً، وهو أعلى نقدياً من السعر السائد حالياً. لذلك فإن وكالة الطاقة الدولية تحتاج إلى استمرار دور الأوبك باعتبارها المنتج الحدي للطاقة، كما أنها ترغب في قيام الأوبك بتحديد سعر النفط عند الحد الأدنى الذي لا يؤدي إلى تراجع إنتاج النفط في الدول المستهلكة له، أو يؤدي إلى عدم تشجيع استثمارات النفط في البلدان المصدرة له خارج

مجموعة الدول الأعضاء في الأوبك وداخلها أيضاً. ودافع وكالة الطاقة إلى ذلك هو الحيلولة دون نشوء ظروف مشابهة لتلك التي برزت في مطلع السبعينات، وتحول سوق النفط بمقتضاها إلى سوق بائعين وانتقال قرار أسعار النفط نتيجة لذلك إلى الدول المصدرة له. كما تم تحديد سعر النفط عند مستوى أعلى من التكلفة الحدية للحقول المطلوب تطويرها من أجل مواجهة الطلب المستقبلي.

وجدير بالذكر أن أسعار النفط لم تبلغ في أي يوم سعر المصادر الحدية البديلة له الذي كان من الممكن أن تصل إليه باعتبار النفط المصدر الحدي الذي لا يتم اللجوء إليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الأقل إلا في حال تعذر وجود مصادر أخرى بديلة له.

وتتضح ظاهرة تدني أسعار النفط النقدية والحقيقية، منذ عام 1980، أكثر عندما نلاحظ انخفاض السعر الرسمي لنفط القياس من 34 دولاراً عام 1982 إلى 28 دولاراً في منتصف عام 1985⁽¹⁰⁾، وانهيار الأسعار بعد ذلك إلى ما يقارب العشرة دولارات، وتأرجح الأسعار بين العشرة والثمانية عشر دولاراً منذ ذلك الحين. وبذلك كان الانخفاض في السعر الحقيقي للنفط أكبر مما يوحي به الانخفاض في السعر النقدي. فالسعر الحقيقي لتكلفة النفط الواصل إلى بلد الاستخدام (CIF) للدول الأعضاء في وكالة الطاقة انخفض من 34.82 دولاراً عام 1980 إلى 8.10 دولارات في منتصف عام 1986، علماً بأن هذا التقدير يتضمن ما لا يقل عن دولارين تكلفة للشحن والتأمين⁽¹¹⁾، وبذلك فإن السعر الحقيقي للنفط على الرغم من ارتفاعه الظاهري عام 1981 لم يتجاوز بشكل كبير سعر عام 1974، والسعر الحقيقي للنفط عام 1987 لم يتجاوز نصف القيمة الحقيقية للأسعار التي حددتها الأوبك في مطلع عام 1974⁽¹²⁾

وجدير بالذكر أن تدني أسعار النفط النقدية والحقيقية قد أديا، من ناحية، إلى تراجع قيمة صادرات الأوبك النقدية من 287 مليار دولار عام 1980 إلى 78.8 مليار دولار عام 1986، حتى أن عائدات الصادرات لعام 1987 التي كانت أعلى قليلاً من عائدات عام 1986 لم تتجاوز 95.7 مليار دولار مقابل 107.8 مليارات دولار كانت حصيلة صادرات الدول الأعضاء في الأوبك من النفط عام (1975)⁽¹³⁾. ومن ناحية أخرى فإن القيمة الحقيقية لعائدات عام 1987 لا تزيد على ثلث القيمة الحقيقية لعائدات عام 1974 وقيمتها الشرائية لا تصل إلى خمس عائدات عام 1980.

ولعلنا نستخلص مما سبق رصده من ظواهر في أسواق الطاقة وسوق النفط أن الوضع النفطي الراهن يعبر عن تحولات جذرية بدأت منذ عام 1973 ونضجت عام 1985. وإذا كان ارتفاع أسعار النفط يمثل عاملاً في هذه التحولات، فإن معظم هذه التحولات حدثت نتيجة لتصميم دول المعسكر الغربي المستهلكة للنفط على إعادة سيطرتها على إدارة سوق النفط، بعد أن تقلصت تلك السيطرة وأخذت منظمة الأوبك في يدها قرار تحديد أسعاره عندما عجزت شركات النفط الرئيسية في مطلع السبعينات عن إدارة سوق النفط نتيجة لتناقص الاحتياطات النفطية وتركزها في الدول الأعضاء في الأوبك. وجدير بالذكر أن تصرف الدول المستهلكة ليس من باب التآمر على الأوبك وإنما هو تصرف وطني مصلحي ينطلق من سياسات تنموية تحقق مصالح الدول المستهلكة وتضمن رفاهية شعوبها. في حين أن الدول الأعضاء في الأوبك، لم تقوم بإعداد الأوبك استراتيجية للدفاع عن مصالحهم وتأمين مصالح شعوبهم مع الاسف.

ويتضح من العرض والتحليل السابق، بأنه قد كان لسياسات وكالة الطاقة الدولية الدور الحاسم في انحسار الطلب على صادرات الدول الأعضاء في الأوبك، ومن ثم تحويل سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين. وقد سهلت الأوبك نجاح سياسات وكالة الطاقة الدولية بركونها إلى سياسة أحادية البعد تركز على تحديد السعر دون تهيئة الدول الأعضاء في الأوبك إلى تقليل اعتمادها تدريجياً على صادراتها النفطية من خلال تعاون تنموي يمكن الدول الأعضاء من استثمار عائدات النفط وتوظيفها في بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط تحميها من الاضطرار إلى تصدير النفط بأي سعر.

ولعل الأوبك غالطت نفسها كثيراً عندما خُيل إليها أن الظروف التي أدت إلى امتلاكها قرار تحديد أسعار النفط هي ظروف من صنعها، فقد تناسى القائمون على إدارة الأوبك أن الظروف التي أدت إلى امتلاك الأوبك لهذا القرار كانت مجرد صدفة تاريخية تهيأت مرتين واستفادت منها الدول المصدرة للنفط بفضل عدم التزام جميع أعضاء منظمة الأوبك بقراراتها ورفع بعضها الأسعار إلى مستوى أسعار السوق الفورية على الرغم من عدم اتخاذ قرار بذلك في اجتماعات المجلس الوزاري للأوبك.

ثانياً: استراتيجية وكالة الطاقة الدولية

يحسن بنا هنا أن نبين للقارئ العربي لماذا أنشئت وكالة الطاقة الدولية وما هي السياسات التي تبنتها هذه الوكالة وصولاً إلى تحقيق استراتيجيتها. وقبل ذلك يجدر بنا أن نبين ممن تتكون وكالة الطاقة الدولية.

تتكون وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency (IEA)) من دول تنتمي أغليبتها العظمى إلى دائرة الحضارة الغربية ممثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان ودول أوروبا الغربية. وهذه الدول هي أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باستثناء فرنسا وفنلندا وإيرلندا، وتمثل الوكالة بالتالي مصالح أكبر كتلة من الدول المستهلكة للنفط بشكل خاص والطاقة بشكل عام، حيث كان نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من استهلاك النفط في العالم حوالي 90 بالمائة عام 1973 وظل نصيبها أكثر من 57 بالمائة عام 1987، أما نصيبها من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم فقد كان 61.3 بالمائة عام 1973 وظل حوالي 50 بالمائة (4) في عام 1987، وذلك نتيجة تزايد كفاءة دولها في ترشيد استخدام الطاقة بتخفيض معدل استهلاكها بالنسبة لوحدة الناتج المحلي لكل منها.

ويتمثل الغرض الأساسي لوكالة الطاقة الدولية وفقاً لأدبيات الوكالة في "إيجاد هيكل أفضل للعرض والطلب على الطاقة في المديين القريب والبعيد"⁽¹⁵⁾، ويوضح المدير التنفيذي للوكالة في أول نشرة تعريفية أصدرتها في عام 1977 جوهر هذا الغرض بقوله "ذلك فإن الاعتماد الزائد على النفط في تلبية حاجات الطاقة يجب أن يخفض"⁽¹⁶⁾. وفي عام 1987 بعد عشرة أعوام أكدت السيدة هلغا ستنينغ، المديرية التنفيذية للوكالة أن الغرض المركزي للوكالة ما زال مثلما كان منذ عقد مضي، وتضيف "أن الحكومات الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية قد ألزمت نفسها بأن تتخذ إجراءات فعالة لمقابلة أي حالة طارئة تواجه إمدادات النفط، وفي المدى البعيد تخفيض الاعتماد على النفط"⁽¹⁷⁾ وتشير إلى أن وسائل تحقيق أهداف الوكالة "تضمنت زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمحافظة عليها، وتنمية إنتاج الفحم والغاز الطبيعي، والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة"⁽¹⁸⁾ وتؤكد في الختام بقولها "إذا أخذنا في الاعتبار التوزيع الجغرافي لاحتياطيات النفط الخام، وحقيقة كونها غير متجددة فإن الهدف المركزي لوكالة الطاقة الدولية اليوم ما زال كما كان في العقد الأول

من عمرها⁽¹⁹⁾. ولعل عرضنا للظروف التي أنشئت وكالة الطاقة الدولية فيها، والأغراض التي توخاها المؤسسون لها، يساعدنا على استجلاء استراتيجيتها ووكالة الطاقة الدولية.

برزت فكرة الوكالة في مطلع عام 1974 بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة وهولندا رداً على دورهما المساند لإسرائيل في حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 وما تبع ذلك من اتخاذ منظمة الأوبك لقرارات منفردة برفع أسعار النفط اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير 1974⁽²⁰⁾. ويصف أحد الكتاب الغربيين حالة الرئيس نيكسون بالذهول نتيجة لصدمة المقاطعة وقدرة الأوبك على رفع الأسعار بشكل منفرد دون موافقة شركات النفط الرئيسية ويقول: "في غمرة الذهول من المقاطعة النفطية في تشرين الأول / أكتوبر 1973 وما تلاها من زيادة أسعار النفط بأربعة أضعاف، عقد الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية هنري كيسنجر مؤتمراً للبلدان الصناعية المستهلكة للنفط في واشنطن في شباط / فبراير 1974. وكانت أغراضه إعداد خطة مشتركة لتقاسم النفط في حال أي مقاطعة نفطية في المستقبل، والاتفاق على سياسات الطاقة. وممارسة الضغط على الأوبك من أجل خفض أسعار النفط أو على الأقل استقرارها⁽²¹⁾". وقد دعا بيان المؤتمر إلى إعداد برنامج شامل للمحافظة على الطاقة وتطوير موارد جديدة للطاقة، وتبني جهود تعاون جماعي في مجال البحث والتطوير، وكون المؤتمر جماعة لتنسيق شؤون الطاقة قامت فيما بعد بالتشاور مع شركات النفط بتطوير برنامج دولي للطاقة أقر في خريف عام 1974، وأسست وكالة الطاقة الدولية في تشرين الثاني / نوفمبر 1974 من قبل ست عشرة دولة لإدارة البرنامج باعتبارها هيئة مستقلة من هيئات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽²²⁾.

وبدأت الوكالة عملها وفقاً لاستراتيجية ضمنية، إحدى غاياتها تحويل سوق النفط إلى سوق مشتريين واستعادة سيطرة الدول المستهلكة للنفط على أسعاره. وكان من أولى ثمار جهودها العملية التزام الدول الأعضاء في الوكالة بخفض استيرادها المتوقع من النفط عام 1975 بنحو مليوني برميل يومياً من خلال سياسات المحافظة، وعدم زيادة استهلاك النفط والتحول عن النفط إلى غيره من مصادر الوقود⁽²³⁾. وفي كانون الثاني / يناير 1976 وافق مجلس محافظي الوكالة على برنامج التعاون بعيد المدى ووضع أهداف للمدنيين المتوسط والبعيد لخفض واردات الدول الأعضاء في الوكالة من النفط⁽²⁴⁾، وترتكز اتفاقية برنامج التعاون بعيد المدى على قيام مجلس المحافظين بمراجعة منتظمة لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء وتقويمها من أجل تحقيق

التوازن المرغوب بين الطلب المبرمج والعرض المتوقع، ومن ثم يتم تحديد أهداف سياسات الطاقة لكل دولة عضو وبيان الإجراءات اللازم اتخاذها من قبلها لتحقيق أهداف السياسة المحددة لمجموعة الدول الأعضاء في الوكالة⁽²⁵⁾، ومنذ عام 1976 وضعت الوكالة في اعتبارها خفض الحاجات التي قدرتها دراسة "مستقبل الطاقة في العالم" التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعملت من أجل خفض واردات النفط المتوقع عام 1985 بحوالي 28 بالمائة، منها 12 بالمائة من خلال سياسة المحافظة على الطاقة و 16 بالمائة من خلال الجهود الإضافية للتوسع في إنتاج جميع مصادر الطاقة البديلة للنفط⁽²⁶⁾، وتواصل وكالة الطاقة الدولية جهودها بشكل علمي مخطط يستهدف تحقيق استراتيجيتها. فقد اتخذ اللقاء الوزاري لوكالة الطاقة في اجتماعه الثاني في تشرين الأول / أكتوبر 1977 ثلاث قرارات مهمة، أولها، الموافقة على اثني عشر مبدأ لسياسة الطاقة: وثانيها وضع هدف يحدد واردات النفط في عام 1985 بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الوكالة: وثالثها أمر بإجراء مراجعة سنوية نظامية لسياسات الطاقة وبرامجها في كل دولة عضو في الوكالة⁽²⁷⁾.

ويحسن بنا أن نورد المبادئ الاثنا عشر التي وافق عليها اللقاء الوزاري لوكالة الطاقة الدولية في عام 1977 التي ما زال العمل والالتزام بها في سياسات الطاقة وبرامجها في الدول الأعضاء في الوكالة يمثلان أساس المتابعة والمراجعة والتقويم السنوي. وما هو جدير بالذكر أن هذه المبادئ أتت بصيغة الأمر وفقاً لما يلي⁽²⁸⁾.

- 1- قلة واردات النفط عن طريق المحافظة، والتوسع في مصادر العرض، وإحلال بدائل النفط.
- 2- قلة التعارض بين الاهتمام بالبيئة وحاجات الطاقة.
- 3- أسمح لمستوى أسعار الطاقة المحلية بما يكفي لتشجيع المحافظة على الطاقة وتطوير إمدادات الطاقة
- 4- أبطئ نمو الطلب على الطاقة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي عن طريق المحافظة والإحلال.
- 5- حل بدائل النفط محله في توليد الكهرباء وفي الصناعة.
- 6- عزز التجارة الدولية في الفحم.
- 7- ركز استخدامات الغاز الطبيعي على أولى مستخدميهم وتوسع في توفيره.
- 8- توسع بشكل مطرد في توليد الطاقة النووية.

- 9- ركز على البحث والتطوير من خلال المشروعات الدولية المشتركة ومزيد من الجهود الوطنية.
- 10- أوجد جواً محبذاً للاستثمار في تطوير مصادر الطاقة وأعط الأولوية للتنقيب.
- 11- خطط برامج بديلة يلجأ إليها في حال عدم إنجاز هدف المحافظة وأهداف العرض بالكامل.
- 12- ابحث عن التعاون الملائم مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية".

وتلخص نشرة حديثة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أهداف وكالة الطاقة الدولية بأنها في المدى القصير تتمثل في تقاسم الدول الأعضاء فيها إمدادات النفط المتاحة في حال قيام أي عرقلة حادة لإمدادات النفط، وفي المدى الطويل تنسيق خطط الطاقة في الدول الأعضاء من أجل "ضمان تلبية الطلب على الطاقة دائماً بتكلفة معقولة (29)"، لذلك، فإن الضمان الدائم لتلبية الطلب على الطاقة في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بتكلفة معقولة من وجهة نظر تلك الدول يمثل جوهر استراتيجية وكالة الطاقة الدولية. وهذه الاستراتيجية التي تنشُد ضمان التفوق لصالح المعسكر الغربي هي جوهر النظام الاقتصادي السائد، الذي يعمل دائماً على كفاءة مصادر القوة لهذه الدول من أجل تحقيق مصالحها مهما كانت تلك المصالح غير عادلة أو على حساب الآخرين، فمنطق القوة منطقتهم واحتكار مصادرها يمثل الضمان الوحيد لتحقيق مصالحهم غير المشروعة. وقد كان لجوء العرب في عام 1973 إلى استخدام سلاح النفط واغتنام الأوبك ومعظم أعضائها من العرب لفرصة تحول سوق النفط إلى سوق بائعين وانفرادها لأول مرة في التاريخ بتحديد سعر يعبر عن الندرة النسبية للموارد النفطية، لم يكن من الممكن أن يحصل باتفاق مع شركات النفط. فذلك أمراً لا يمكن السماح به في منطوق دول المعسكر الغربي. لذلك كان لابد من إنشاء وكالة متخصصة للطاقة تمثل مصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد أن فشلت شركات النفط الرئيسية في القيام بالدور الذي قامت به قبل مطلع السبعينات.

وإذا كانت استراتيجية وكالة الطاقة الدولية في المدى البعيد هي: **ضمان تلبية الطلب على الطاقة في الدول الأعضاء دائماً بشكل آمن وبتكلفة معقولة** فإن العنصر الحاسم في تحقيق تلك الاستراتيجية بالنسبة إلى الوكالة يتمثل في عودة إدارة سوق النفط إلى الدول المستهلكة، ممثلة هذه المرة في وكالة الطاقة الدولية. وهذا يتطلب في المدى القصير وجود برنامج جاهز للتنفيذ لمواجهة أي انقطاع لإمدادات النفط، وهذه المواجهة تبدأ من تكوين الاحتياطي الاستراتيجي، إلى إلزام الدول الأعضاء بتقاسم إمدادات النفط، إلى قوة التدخل السريع واحتلال منابع النفط (الذي مع الأسف كفيئناهم شر الانفراد به). أما في المدى البعيد فهو تغيير

معطيات السوق النفطية التي برزت في مطلع السبعينات وتحول بموجبها سوق النفط إلى سوق بائعين، وضمان استمرار الظروف التي تؤكد بقاء سوق النفط سوق مشترين. لذلك فإن برنامج تقاسم الإمدادات النفطية من ناحية واستمرار سوق النفط سوق مشترين هما الهدفان الاستراتيجيان اللذان تركز عليهما استراتيجية وكالة الطاقة الدولية. وتأتي بعد ذلك الأهداف الأخرى كافة باعتبارها أهدافاً تشغيلية يلزم تحقيقها من أجل ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحقيق استراتيجية وكالة الطاقة الدولية واستمرار تفوقها. وفي اعتقادي أن هناك هدفاً استراتيجياً غير معلن تمارسه الدول الأعضاء في الوكالة ضد الدول المصدرة للنفط، ويتمثل في عرقلة جهود الدول المصدرة للنفط من أجل تقليل حاجتها إلى تصدير النفط بل ربما تشجع زيادتها. ووسائل هذه العرقلة كثيرة، منها الانكشاف الأمني لمعظم الدول المصدرة للنفط وما يترتب عليه من تبعية خطيرة وغياب سياسات نفطية ذات توجهات تنموية.

وتدل الإحصاءات النفطية التي سبق رصدها عند الحديث عن التغييرات الجذرية التي شهدتها أسواق الطاقة وسوق النفط على مدى إنجاز وكالة الطاقة لأهدافها التشغيلية والوصول إلى أهدافها الاستراتيجية. فقد حققت الوكالة هدف المحافظة على الطاقة عن طريق ترشيد استهلاكها وفك الارتباط بين معدلات نموها ومعدلات النمو الاقتصادي. وما هو جدير بالتأكيد في هذا الصدد أن استهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة لم يزد عام 1987 على مستواه في عام 1973 بأكثر من نسبة 6.3 بالمائة فقط، في حين زادت كمية استهلاك العالم من الطاقة بنسبة 32 بالمائة عن الفترة نفسها. كما أن استهلاكها من الطاقة في عام 1987 انخفض بنسبة 1.3 بالمائة عن استهلاك عام 1979، في حين زادت نسبة استهلاك العالم من الطاقة في الفترة نفسها بنسبة 12.3 بالمائة⁽³⁰⁾. هذا على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي لكتلة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل سنوي قدره 1.1 بالمائة في الفترة 1979 – 1981 وبمعدل سنوي قدره 3.3 بالمائة في الفترة 1982 – 1987⁽³¹⁾.

كما أنجزت الوكالة الهدف الثاني المتمثل في زيادة إنتاج المصادر البديلة للطاقة على حساب النفط. حيث انخفض استهلاكها من النفط من 1939 مليون طن سنوياً عام 1973 إلى 1659 مليون طن سنوياً عام 1987، في حين زاد استهلاكها من مصادر الطاقة الأخرى من 1672 مليون طن مكافئ للنفط سنوياً إلى 2195 مليون ن مكافئ للنفط سنوياً⁽³²⁾، ويبرز نجاح الوكالة في تحقيق هدفها غير المعلن وهو انحسار

الطلب تدريجياً على صادرات الأوبك من النفط من أجل العودة إلى سوق المشترين وإحكام سيطرة الوكالة على إدارة سوق النفط. وكانت وسيلة الوكالة في تحقيق ذلك زيادة إنتاج النفط وتصديره من الدول غير الأعضاء في الأوبك. فقد ارتفع إنتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 13.9 مليون برميل يومياً عام 1973 إلى 16.8 مليون برميل يومياً عام 1987. وكذلك ارتفع إنتاج دول العالم الثالث غير الأعضاء في الأوبك ومنها بلدان عربية من 3.1 ملايين برميل يومياً عام 1973 إلى 8.9 ملايين برميل يومياً عام 1987. وانخفض إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من النفط الخام من 30.9 مليون برميل يومياً عام 1973 إلى 17.7 مليون برميل يومياً عام 1987⁽³³⁾. وقد كان انحسار الطلب على صادرات الأوبك من النفط الخام أعظم من انخفاض إنتاجها، حيث انخفض إجمالي الصادرات من 27.5 مليون برميل يومياً عام 1973 إلى 12 مليون برميل يومياً عام 1987.

وكان معظم هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض صادرات الأوبك إلى كتلة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث انخفضت وارداتها من النفط الخام من دول الأوبك من 21.5 مليون برميل يومياً عام 1973 إلى 9.3 ملايين برميل يومياً عام 1987، أي انخفضت بما مقداره 12.2 مليون برميل يومياً⁽³⁴⁾ في حين أن استهلاك تلك الدول لم ينخفض بأكثر من 5.2 ملايين برميل، وإنتاجها الذاتي لم يرتفع بأكثر من 2.9 مليون برميل يومياً، الأمر الذي يعني زيادة واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الدول غير الأعضاء في الأوبك والتركيز على هدف تقليل وارداتها من صادرات الأوبك، بقصد كسر إرادة الأوبك بعد أن فشلت الدول الأعضاء فيها في تقليل حاجتها إلى تصدير النفط بشكل عام وخفض حاجتها إلى تصدير النفط إلى دول تسعى بكل إمكاناتها إلى تقليل وارداتها من الدول الأعضاء في الأوبك.

ولعل قرار مجلس محافظي وكالة الطاقة الدولية الذي انعقد في 11 أيار / مايو 1987 – بعد حوالي سنتين من انهيار أسعار النفط – خير ما نختم به هذا الجزء من المقالة، وندلل به على أن الأوضاع النفطية الراهنة مقيمة وليست عابرة، وأن الجهود التي بذلتها وكالة الطاقة لتحقيق استراتيجيتها سوف تستمر قوية متيقظة هجومية، كما كانت في السابق، ولن تترك للطلب العالمي على النفط أن يفقد الدول المستهلكة سوق المشترين مثلما فقدته في مطلع السبعينات. وقد أكد بيان المجلس الذي انعقد على مستوى وزراء الدول الأعضاء في الوكالة والذي يحمل عنوان "سياسات الطاقة في التسعينات" في الفقرة الثالثة على أن "الغرض المركزي

لسياسات الطاقة في وكالة الطاقة الدولية والبلدان الأعضاء فيها يظل المحافظة على إمدادات النفط في المديين القريب والبعيد من أجل دوام الرخاء الاقتصادي". ويضيف "أن السياسات التي اتبعتها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية منذ عام 1974 كانت ناجحة والقرارات التي تم التوصل إليها في اجتماعات مجلس المحافظين على مستوى الوزراء في 8 أيار / مايو 1983 و 9 أيار / مايو 1985 تبقى سارية المفعول⁽³⁵⁾". وهناك حاجة إلى سياسات طاقة في التسعينات من أجل:

- المحافظة على امن الطاقة وذلك من خلال الاستمرار في تنمية مصادر الطاقة المتوطنة والتقنيات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- تأمين فوائد بلدان وكالة الطاقة الدولية في مجموعها من الأسعار المتدنية للطاقة والنفط.
- تعزيز التجارة الحرة المفتوحة في الطاقة.
- مزيداً من تحسين استعدادات مواجهة أي اضطراب في إمدادات الطاقة⁽³⁶⁾.

خاتمة

أين الأوبك من تحولات أسواق الطاقة وسوق النفط؟ ولماذا عجزت عن تنسيق سياسات الدول الأعضاء فيها من أجل تقليل حاجتها تدريجياً إلى تصدير النفط؟ لماذا لم تواجه الأوبك استراتيجية وكالة الطاقة الدولية باستراتيجيات ذات توجهات تنموية تسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط تسمح بتقليل الاعتماد على صادرات النفط وحماية السعر العادل له عن طريق استمرار سوق النفط سوق بائعين؟

لقد حاولت رصد سياسات الأوبك وبحثت عن استراتيجيتها، فلم أجد استراتيجية للأوبك⁽³⁷⁾، وما وجدته لا يعدو سياسة أحادية الجانب لم تهيأ لها مقتضيات النجاح، وهي سياسة تحديد سعر النفط والقبول بدور المزود الحدي لأسواق الطاقة. وقد عبر السيد علي جیده، الأمين العام للأوبك طوال عامي 1977 و 1978، عن سياسة الأوبك هذه بمقولة مثلاً: كل ستة شهور يجتمع وزراء النفط في الدول الثلاث عشرة الأعضاء في

الأوبك ويناقشون السعر. إذا كانوا يعتقدون أن السعر يمكن أن يرتفع 5 بالمائة على سبيل المثال يتفقون على رفعه. وبعد ذلك فيما يتعلق بالعرض والطلب فإن سعر السوق هو سعر الأوبك حيث إننا قد اتفقنا أن نوفر ما يحتاج المستهلكون إلى شرائه عند ذلك السعر. أن البلدان المنتجة للنفط وعن طريق موائمة العرض إلى مستوى حاجة الطلب يبقى السعر مستقراً عند سعر الأوبك(38)".

وفي عام 1985 -بعد أن وقع الفأس في الرأس- أكد الأمين العام المساعد للأوبك فاضل الشلبي استمرار هذه السياسة وحملها مسؤولية انهيار الأسعار، حيث يقرر أن تراجع صادرات الأوبك يعود إلى سياستها السعرية وقبولها دور المزود الأخير لسوق النفط(39).

وقد استمرت الأوبك في مغالطة نفسها والاعتماد على قدرتها المطلقة في تحديد السعر إلى أن انهارت الأسعار عام 1985 وما زالت منذ ذلك الوقت تحاول دون نجاح أن تحدد سعر النفط من غير أن تراعي ضرورة تقليل حاجة الدول الأعضاء فيها إلى تصديره وعلى الأخص إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية. واستمرت الأوبك وكأن حقها في تحديد السعر حق طبيعي غير منازع لا يمكن التفكير في تقويض الأسس التي أتاحت لها فرصة امتلاكه في مطلع السبعينات. بل إن الأمانة العامة للأوبك ومؤتمراتها الوزارية - الطاوسية - ذائعة الصيت لم تهتم باستراتيجية وكالة الطاقة الدولية ولم تكن بدراسة أهدافها الاستراتيجية وأعداد الدول المصدرة للنفط لمواجهة تلك الاستراتيجية التي قامت أساساً على مبدأ العداء للأوبك وكسر إرادتها.

ويبدو أن الأوبك حتى يومنا هذا لم تدرك، أو لم يسمح لها أن تدرك، أن استراتيجيتها يجب أن تكون استراتيجية نقيضة لاستراتيجية وكالة الطاقة الدولية، وسبيلها الوحيد إلى ذلك تحويل سوق النفط من سوق مشتريين إلى سوق بائعين عن طريق تبني استراتيجية ذات توجهات تنموية غايتها بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط تسمح بتقليل الاعتماد تدريجياً على صادرات النفط من منطلق أن النفط مصدر ناضب يهدد التقدم العلمي والتطور التكنولوجي مستقبلاً، ولا يجوز استمرار الاعتماد عليه، وذلك ليس من منطلق احتكار النفط ورفع أسعاره واستخدام عائداته للتظاهر بالغنى ومواصلة التبذير. ومثل هذه الاستراتيجية ممكنة وإن كان من

غير المحتمل أن تتبلور في ضوء غياب سياسات نفطية ذات توجهات تنموية في الدول ذات التأثير في قرار الأوبك.

ولعل العائق الرئيسي لوجود سياسات نفطية ذات توجهات تنموية يتمثل في ضرورة إجراء إصلاح شامل ومشاركة سياسية تتيح للدول المصدرة للنفط التعامل مع ظاهرة تراجع العائدات النفطية وتوزيع أعبائها بشكل عادل، الأمر الذي يحول دون بزوغ الأمل الذي يتوقف عليه الأمن الاقتصادي والسياسي للدول المصدرة للنفط. لذلك فإن توقعنا لاستمرار الأوضاع النفطية الراهنة بظلمها الثقيل وانعكاساتها الخطيرة على مستوى المعيشة وفرص العمل والاستقرار الاجتماعي والسياسي، توقع واقعي تفرضه قراءتنا الموضوعية لأسباب الأوضاع النفطية الراهنة وملاحظتنا عن قرب لكيفية تعامل معظم حكومات الدول المصدرة للنفط مع هذه الأزمة.

إن الأزمة الراهنة تطرح خيارين على الدول المصدرة للنفط: أولهما، تنمية إرادة سياسية للإصلاح الشامل والمشاركة السياسية تسمح بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بشكل عادل مقبول شعبياً ذي توجه تنموي بعيد المدى، يضحي الجميع بشكل مناسب مع قدرتهم على تحمل التضحية من أجل بلوغه ويشارك الجميع في قراراته؛ وثانيهما، الإصرار على عدم مس مصالح ذوي القوة والنفوذ وإلقاء أعباء الأزمة على كاهل ذوي الدخل المحدود والقاعدة المجتمعية العريضة التي لا تملك فعلاً ولا قولاً في الوقت الحاضر، معتمدين في ذلك على وسائل الإعلام وأجهزة الأمن، ولكل منا أن يفكر أي من الخيارين أقرب إلى الأخذ به، وعليه رؤية وضعه ومستقبله في ضوء الأخذ بأي منهما.

علي خليفة الكواري

المراجع

- 1 - Organization of Petroleum Expiring countries, General information and Chronology Vienna : OPEC, 1986), PP, 59-62.
- 2 - المصدر نفسه ، ص 101-127. و BP. Statistical Review of world Energy, edited by Peter Brigg (London: the British Petroleum com. Pany, 1988), P.14.
- 3 - BP, Statistical Review of world Energy, edited by Peter Brigg (London: the British Pet – roleum company, 1986).P.3.
- 4 -International Energy Agency, Annual oil Market Report, 1987 (Paris: OECD, 1988) PP. 26-28.
- 5- علي خليفة الكواري ، قراءة أولية في الأوضاع النفطية الراهنة ، المستقبل العربي ، السنة 10 ، (يوليو 1987) انظر ، أيضاً:
- BP, Statistical Review of world Energy (1988).
- 6- المصدر نفسه ص 9.
- 7 -world Energy Conference, oil utilization, world outlook to 2000 (New York : oxford university press.1983). pp. 5-16).
- 8 -organization of petroleum Exporting countries : Annual statistical Bulletin, 1984 (Vienna: OPEC, 1985),p 24, and facts and figures, 197 (Vienna : OPEC, 1988). P.22.
- 9 -organization of Petroleum Exporting countries, facts and figures,1987, p.21.
- 10 -BP, statistical Review of world Energy (1988), p.14.
- 11 -international Energy Agency, Annual oil Market Report 1987, p. 41.
- 12 -organization of petroleum Exporting countries, facts and figures, 1987, p 25.
- 13 -international Energy Agency, ibid, p. 40-41, and organization of petroleum exporting countries, ibid, p27.
- 14 -BP, statistical Review of world Energy (1988), pp. 8 and 32.

15 -international Energy Agency, Annual oil Market Report, 1977 (Paris : OECD, 1977), P.2.

16 - المصدر نفسه ، ص 2

17 - المصدر نفسه ، ص 5.

18 - المصدر نفسه ، ص 5.

19 - المصدر نفسه ، ص 5.

20 -Organization of petroleum Exporting countries, General information and chronology, pp. 59-61.

21 - toner Glen, the international Energy Agency and the Development of stock Decision (Canada, oh: Carleton university, (n..d).P.4

22- المصدر نفسه ، ص 5.

23- international Energy Agency, Annual oil. Markel Report, 1977, p, 20.

24 - المصدر نفسه ، ص 21.

25- المصدر نفسه ص 7-8.

26- المصدر نفسه ص 9-10.

27 - المصدر نفسه ، ص 21.

28- المصدر نفسه ، ص 9.

29- المصدر نفسه ، ص20.

30 -BP, Statistical Review of world Energy (1988), p. 26.

31 -international Energy Agency, Annual oil Marker Report, 1988, p 26.

32 -BP. Ibid, p p, 9 and 26.

33 - international Energy Agency, ibid, p. 57.

34 -organization of petroleum Exporting countries, facts and figures, 1987,pp, 14 and 25.

35 -international Energy Agency, ibid. p. 54.

36 -organization for Economic cooperation and Development. Activities of OECD IN (Paris: OEC, 1987) P.79.(

37 -Organization of petroleum Exporting countries, General information and
Choroid

OPEC Bulletin, vol. 9, no. : أمين عام منظمة الاقطار المصدرة للبتروول في : - 38

41. (October 1978) p. 1. supplement.

39 -Faddily j, Al-Chalabi. The Role of OPEC in Market stabilization (Quebec:
university lav)

4-1

حجم إيرادات الطفرة النفطية الثالثة وأوجه تخصيصها

**القسم الثاني من دراسة: الطفرة النفطية الثالثة

الدكتور علي خليفة الكواري

2009/2/12



** هذه الورقة مشتقة من البحث الذي اعدته للقاء الثلاثين لمنتدى التنمية، البحرين، 12-13/2/2009 انظر الكتاب الصادر عن اللقاء: علي خليفة الكواري منسق ومحرر، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2009. ص 59-126. وقد تم نشر البحث كاملا أيضا في: مجلة المستقبل العربي: علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، المستقبل العربي العدد 362، 2009/4. ص 25-44.

الطفرة النفطية الثالثة كان عمرها قصير فقد استمرت من عام 2002 إلى منتصف عام 2008 حيث هاجمتها الازمة المالية العالمية وكسرت موجتها العالية. وقد نتج في فترة الطفرة النفطية هذه ارتفاع متصاعد ومستمر وغير مسبوق في أسعار النفط وقيمة صادراته، أديا إلى تصاعد في حجم عائدات النفط والفوائض النفطية لمدة سبع سنوات على التوالي. وقد فاجأت الطفرة النفطية الثالثة في اسعار النفط هذه الجميع وأصبحت حكومات المنطقة وشعوبها بالدهشة وربما عدم التصديق. اما الباحثين عندنا فلم يتابعوا حجم التدفقات النقدية وكيفية التصرف فيها وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع.

وفي هذا الجزء المختار من الورقة سوف يتم التركيز فقط على جانب من تلك الطفرة النفطية بتقديم تقديرات أولية لحجم الإيرادات النفطية التي تحققت لأقطار مجلس التعاون وأوجه تخصيصها خلال فترة الطفرة النفطية الثالثة، بقدر ما تسمح به الاحصاءات الدولية.

وجدير بالتأكيد ان حجم الطفرة في أسعار النفط وفي قيمة صادراته، كان كبيراً وغير مسبوق، إذا أخذنا في الاعتبار مستويات أسعار النفط الاسمية وقيمة الصادرات حتى شهر تموز /يوليو 2008 , قبل أن تتراجع أسعار النفط من مستوى 147 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

أما انعكاس الطفرة على المؤشرات المالية لأقطار مجلس التعاون فسوف نعرض منها فقط ثلاثة مؤشرات: أولها قيمة الصادرات النفطية، ثانيها ما تم توريده فعلاً من عائدات النفط إلى الميزانيات العامة، وثالثها حجم فوائض الميزانيات العامة وتأثيرها على قيمة الأصول المالية الخارجية لدول المنطقة. والى جانب ذلك، هناك آثار هامة اجتماعية وسياسية وأمنية إلى جانب الاقتصادية، لن نستطيع أن نتعرض لها في هذه القراءة الأولية.

ويبقى لدي انطباعات حول انعكاسات الطفرة النفطية الثالثة على مواطني ومجتمعات أقطار مجلس التعاون عامة، وفي الدول الصغيرة منها بشكل خاص. من ضمنها أن القليل من انعكاسات تلك الطفرة كان ايجابيا مقارنة بالطفرات السابقة، والكثير منها مع الأسف سلبي. فهذه الطفرة كان تأثيرها على المواطنين وأمن المجتمعات وتماسكها أكثر سلبية من تأثير الطفرات النفطية السابقة، وكذلك كانت تأثيراتها السلبية على التعليم والصحة وإسكان المواطنين ومساكن المقيمين ومستويات معيشة السواد الأعظم منهما، بسبب التضخم المنفلت وتراجع القوة الشرائية للرواتب والأجور.

كما كان للطفرة النفطية الثالثة تأثيرات بالغة السلبية على تفاقم الخلل السكاني المزمن، جزئياً بسبب التوسع في النشاطات العقارية والتي تم الربط في بعض دول المنطقة - من اجل ترويح تلك العقارات - بين شراء العقارات والحق في الحصول على إقامات دائمة للمشتري وعائلته.(الكواري 2008: 1-3)

ويسود أيضا انطباعا يحسن بنا التأكد منه حول تسرب المال العام قبل توريده للميزانيات العامة (Seznec 2008:99), إلى جانب هدر المال العام في صفقات التسليح والعون اللوجستي للقواعد العسكرية الاجنبية وما في حكمهما , وغيرها من نفقات تحويلية مثل المخصصات والعطايا والهبات في اغلب دول المنطقة , وذلك بحكم كبر حجم الدخول ونموها المتصاعد المفاجئ, في وقت انصرف فيه كثيرا من المواطنين إلى الاهتمام المتزايد بالبورصات والمضاربات عن الاهتمام بالشأن العام, وربما نتيجة يأس من القدرة على التغيير.

وفيما يلي سوف يتم عرض المؤشرات المالية الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها:

أولاً: قيمة صادرات أقطار مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال

شهدت القيمة الاسمية لصادرات النفط والغاز الطبيعي المسال LNG تزايداً مستمراً ومنتظماً منذ عام 2002. فقد ارتفعت قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من 123.4 بليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 421.1 بليون دولار أمريكي في عام 2007. وتقدر قيمة الصادرات عام 2008 بأكثر من 614 بليون دولار بالرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2008. ويبين الجدول رقم (1) قيمة صادرات النفط والغاز المسال في الفترة من 2002-2007.

الجدول رقم (1)

قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال لدول مجلس التعاون

(بليون دولار أمريكي) 2007 - 2002

البلد / السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المملكة العربية	63.70	82.10	110.90	161.80	188.50	206.40
الإمارات	23.20	29.60	38.40	55.10	70.10	84.40
الكويت	14.10	19.60	27.80	44.10	55.70	60.10
قطر	9.90	12.10	16.30	22.90	31.20	40.70
عمان	8.60	9.30	10.80	15.70	17.50	18.70
البحرين *	3.90	4.70	5.60	7.80	9.0	10.80
المجموع	123.40	157.40	209.80	307.40	372.0	421.10

المصدر: Institute of International Finance, (Country Reports,) September 2008

* صادرات البحرين تشمل المنتجات النفطية المكررة من النفط المستورد, فقد بلغت هذه الواردات 2.80 بليون دولار أمريكي في عام 2004 و 4.20 بليون دولار في عام 2005 و 4.90 بليون دولار أمريكي في عام 2006 و 5.90 بليون دولار عام 2007. وربما لا تتضمن قيمة صادرات البحرين من نفط حقل أبو سعفة الذي تديره أرامكو لصالح البحرين.

ويبين الجدول (1) أعلاه أن قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال LNG ارتفعت إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في عام 2007 عن مستواها في عام 2002. وللعلم والمقارنة فإن قيمة صادرات دول المنطقة لم تتراجع في عام 2008 عن المستوى الذي وصلته في عام 2007 بل إنها زادت بشكل معتبر. فقد قاربت إيرادات دول المنطقة من صادرات النفط في الأشهر السبعة الأولى من عام 2008 وقبل تراجع أسعار النفط من المستوى الذي حققته في عام 2007 بكامله. وفي شهر نوفمبر 2008 قدرت وكالة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة EIA صادرات الأوبك في عام 2008 بمبلغ 979 بليون دولار أمريكي. وحتى نهاية

أكتوبر 2008 فقط صدرت أوبك من النفط ما قيمته 884 بليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 671 بليون دولار أمريكي إجمالي صادراتها في عام 2007 (bespacific.Com).

ثانياً: عائدات الميزانيات العامة من النفط

ليست كل عائدات الدولة من النفط في بعض دول المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيات العامة فيها من النفط. ففي أغلب دول المنطقة يختلط المال العام بالمال الخاص ويكون نصيب الميزانية العامة من عائدات الدولة من النفط مختلف وقد يقل أو يكثر، ولكن ليس كل ما يجب أن يدخل الميزانيات العامة من إيرادات النفط يدخلها في معظم دول المنطقة.

ومن المؤسف أن الدارس عندنا الذي يريد أن يتحقق من ذلك، يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية وتتعدم فيها الشفافية. هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيات العامة نفسها ويحاول أن يتحقق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة، حيث يجد هنا أيضاً صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في أغلب دول المنطقة سر من أسرار الدولة لا يحق للمواطنين الاطلاع عليها.

وهذه مفارقة في عصرنا الحديث، حيث يكون لكل مساهم في شركة تجارية الحق في الاطلاع على الحسابات الختامية للشركة وعلى تقرير المدقق الخارجي للحسابات وله الحق في الاستفسار والمحاسبة. ولكن بعض دول المنطقة مازالت تنكر حق المواطنين في معرفة الحسابات الختامية للميزانية العامة وحقهم في معرفة الفوائض وأرصدة الاحتياطات العامة (الصناديق السيادية) وأوجه توظيفاتها. فهذه أسرار وعلى من أراد أن يعرفها أن يبحث بنفسه في مصادر المعلومات البديلة ويتحمل مسؤولية أخطاء التقدير.

وإذا استثنينا الكويت حيث تنشر الحكومة الحسابات الختامية للميزانية العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السلطة التنفيذية والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها والمصادقة عليها من قبل مجلس الأمة، فإننا لا نجد دواوين المحاسبة العامة حيث وجدت، في دول المنطقة مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما إننا نجد أغلب دول المنطقة فيما عدا البحرين وربما فقط الميزانية الاتحادية في الإمارات (الميزانية الاتحادية في الإمارات لا تتضمن إيرادات النفط وليست معنية به. فإيرادات النفط خاصة بكل إمارة أو حاكم إمارة بشكل اصح) ، ولا يتاح بالتالي الاطلاع على الحسابات الختامية

للميزانيات العامة. بل أننا نجد أن بعض دول المنطقة لا تعلن حتى تفاصيل الميزانية العامة التقديرية ولا تسمح حتى لمجالس الشورى فيها أن تطلع على الميزانيات التقديرية بكاملها، دع عنك الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو تقرير ديوان المحاسبة حيث وجد.

وهذا الغموض السلبي في الميزانيات العامة وصعوبة معرفة حجم العائدات العامة الحقيقية من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنويا في كل دولة، جعلتنا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للمالية العامة IIF وتقاريره المفصلة عن العائدات الفعلية للميزانيات العامة من النفط والغاز المسال في كل دولة من دول المنطقة، والتي لا تتضمن بالضرورة كامل إيرادات الدولة من النفط.

وفي الجدول (2) نورد تقديرات المعهد الدولي للمالية لعائدات ميزانيات دول المنطقة من النفط.

عائدات الميزانيات العامة من النفط

بليون دولار

الجدول (2)

2007	2006	2005	2004	2003	2004	البلد / السنة
149.9	161.1	134.5	88	61.6	44.3	المملكة العربية (\$=3.75 ريال)
69.8	59.2	41.8	27.2	20.5	15	الإمارات * (\$=3.67 درهم)
65.2	50	44.8	28.3	21	19	الكويت (\$=0.29 دينار)
20.2	15.1	12	9.9	5.4	5.4	قطر (\$=3.64 ريال)
15.1	15	12.4	8.9	6.3	6.4	عمان (\$=0.38 ريال)
4.3	3.7	3.3	2.5	2.2	1.8	البحرين (\$=0.38 دينار)
355	304.1	226.8	164.8	117	91.9	المجموع

المصدر: Institute of International Finance, Country Reports, September 2008

تم تحويل العملات المحلية إلى دولار من أجل المقارنة.

* هذه هي الإيرادات المجمعة لحكومات الإمارات، وتتضمن إيرادات الميزانية الاتحادية وميزانيات كل إمارة وكذلك أرباح شركة نفط أبو ظبي وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

ويبين الجدول (2) المبالغ التي تم توريدها فعلاً إلى الميزانيات العامة من إيرادات النفط. وإذا أردنا تقدير إجمالي العائدات العامة من النفط في كل دولة علينا أولاً: إضافة عائدات الميزانيات العامة من النفط المستهلك محلياً وكذلك عائداتها من الغاز الطبيعي المباع محلياً وثانياً: علينا خصم تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النفط الأجنبية حيث وجدت، من أرباح إنتاج النفط والغاز. حتى نصل إلى تقدير حجم العائدات العامة من النفط.

وإذ علمنا أن استهلاك دول المنطقة من الغاز الطبيعي كبير، واستهلاكها المحلي من النفط يصل إلى 20% من الإنتاج في المملكة العربية و14% في الإمارات و10% في الكويت و7% في قطر من إجمالي إنتاج النفط في كل منها (BP2008:PP 11 -27)، فإنه لا بد أن نضيف إلى قيمة الصادرات، قيمه النفط والغاز المستهلك محلياً حتى نصل إلى قيمة النفط المنتج في كل بلد كل عام.

وسوف اكتفي هنا فقط بحساب الفرق بين عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال LNG المبينة في (الجدول 1) وبين العائدات الفعلية للميزانيات العامة في عام 2007 المبينة في (الجدول 2) حتى نرى أن هناك فروقات كبيرة في بعض الدول يجب التحقق من أسبابها.

الجدول (3)

الفرق بين قيمة صادرات النفط وعائدات الميزانية العامة في عام 2007

(ببلابين الدولارات)

قطر	الكويت	الإمارات	المملكة العربية السعودية	
40.7	60.1	84.40	206.4	قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال
20.2	65.20	69.80	149.90	إيرادات الميزانيات العامة من النفط والغاز الطبيعي المسال

الفرق	-56.5	14.60-	+(5.10)	-20.5
نسبة الفرق	%- 27.40	%	8.50+ (%)	%

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت التي تتوفر فيها حسابات ختامية للميزانية العامة يقوم بتدقيقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة، أن ما تم توريده إلى الميزانية العامة من إيرادات النفط فاق نصيب الحكومة من قيمة الصادرات بحوالي 8.5 % . ويعود ذلك الفرق منطقياً إلى إضافة نصيب الميزانية العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي، إلى نصيب الميزانية العامة من قيمة النفط المنتج.

وعلى عكس الكويت بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيات العامة من النفط أكبر من قيمة صادرات النفط والغاز المسال، نجد في كل البلدان الأخرى التي يتناولها الجدول (3) أن قيمة صادرات النفط هي الأكبر بنسبة عالية من إيرادات الميزانيات العامة. وهذا الفرق الذي بلغ نسبته -17.3% في الإمارات و -27.4% في المملكة العربية و -50.4% في قطر، يشير إلى أن هناك مبالغ كبيرة معتبرة من عائدات النفط والغاز المسال LNG لم تدخل الميزانيات العامة. بل تتسرب منها لسبب أو لآخر. والتسرب المقصود هنا هو تسرب عائدات الحكومات من النفط والغاز المسال بشكل خاص قبل دخولها الميزانيات العامة، أما التسرب من الميزانيات بعد ذلك فهو أمر ليس أقل أهمية منه (Seznec2008:pp.107-110).

ثالثاً: فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

حققت جميع ميزانيات دول مجلس التعاون المذكورة في الجدول (3) منذ عام 2003 فوائض كبيرة قدرت عام 2007 بحوالي نصف ما تم توريده إلى الميزانيات العامة من العائدات العامة للنفط. ويبين الجدول (4) قيمة هذه الفوائض السنوية.

فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

بليون دولار سنوياً

الجدول (4)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المملكة العربية	(5.30)	9.60	28.60	58	74.70	47
الإمارات	(1.9)	2.2	10.6	27.70	44.60	53.35
الكويت	8.30	8.6	14.80	31.3	29.3	45.9
قطر	1.60	0.9	5.2	1.3	5.1	8
عمان	0.7	0.3	1.2	3.8	5	3.4
البحرين	0.0	0.2	0.4	1	0.7	0.6
المجموع	10.60	21.80	60.80	123.10	159.40	158.40
نسبة الفائض	%11.20	%21.70	%52	%74.90	%64.20	%51.20

المصدر: Institute of International Finance, Country Reports, September 2008

ويلاحظ من الجدول أن دول المنطقة قد فاجأتها الطفرة النفطية الثالثة فبدأت الفوائض تتزايد من 11.20% إلى 21.7% إلى 52% إلى 74.90% في الأعوام من 2002 إلى 2005، على التوالي. وما أن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في عام 2005 حتى بدأت توسع قنوات الإنفاق العام - وكأنها في سباق مع إيرادات النفط المتزايدة.

وبذلك تراجع الفائض بالرغم من تصاعد العائدات إلى 64.2% عام 2006 وإلى 52.2% في عام 2007. وأصبحت الدول تشعر بقدوم أزمة مالية عام 2009 تجبرها على إنتاج وتصدير بكامل طاقتها الإنتاجية، إذ تراجعت عائدات النفط فيها إلى مستوى 2006 الذي كان الفائض منها 64.2% في عائدات ذلك العام.

وهذا ليس قريباً على سياسات الإنفاق العام في دول المنطقة (التمار 1985: 98) التي سرعان ما تفتتح قنوات جديدة للإنفاق العام بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط. وعندما تتراجع إيرادات النفط تستهلك دول المنطقة فوائضها النفطية بسرعة بدل أن تخضع أوجه الإنفاق للجديوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كان الحال - مع الأسف - بعد انحسار الطفرة النفطية الأولى والثانية (الكوراي 1996: 117-132 و 281-283).

ولمزيد من توضيح انعكاس الطفرة الثالثة على تراكم الأصول الخارجية لدول المنطقة في عام 2007 نورد الجدول (5).

صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى 2007

بلايين الدولارات

الجدول رقم (5)

البلد	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	المجموع
المبلغ	540	850	280	85	15	25	1795

المصدر: Institute of International Finance, Summary Appraisal, Gulf Cooperation Council Countries, December 21, 2007 8P9

ويذكر المعهد الدولي للمالية أيضاً بأن التوزيع الجغرافي لأصول دول المنطقة الخارجية، موزعاً كما يلي: 56.6% في الولايات المتحدة و 18.9% في أوروبا و 11.3% في الدول العربية و 11.3% في آسيا و 1.9% في مناطق أخرى .

وأخيراً وليس آخراً تناقلت الأنباء خسارة الأصول الخارجية لدول المنطقة حوالي 400 بليون دولار من قيمتها نتيجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008, وباستثناء الكويت لن نعرف - مع الأسف - حقيقة ذلك من مصادر بقية دول المنطقة التي تعتبر هذه الفوائض من المال العام شأن يخص قلة من المسؤولين يتصرفون فيها دون حاجة إلى تقديم حساب أو الخضوع لمسألة عامة حول سلامة وكفاءة استثمارات هذه الاحتياطات العامة, التي يجب أن يكون من حق المواطنين معرفة حجمها ويطلعون على تقارير دواوين المحاسبة حول سلامة أصولها وكفاءة إدارتها وحمائتها من التلاعب

خلاصة وخاتمة

انعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسال LNG, وأدت إلى زيادة قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون إلى حوالي ثلاثة إضعاف ونصف في الفترة من عام 2002-2007.

كما أدت إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للدول الست من 91.1 بليون دولار عام 2002 إلى 355 بليون دولار عام 2007 (حوالي أربعة أضعاف). وبذلك حققت الدول الست فوائض كبيرة من الميزانيات العامة تصاعدت من 10.6 بليون دولار (11.20%) عام 2002 إلى 158.4 بليون دولار (51.20%) عام 2007.

وننتج عن تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لدول المنطقة الست، والتي تم تقديرها بحوالي 1.8 تريليون دولار في نهاية عام 2007. وقد تم كل ذلك الارتفاع الكبير المستمر وغير المسبوق في تلك المؤشرات المالية، دون أن تكون هناك وقفة من الحكومات أو إدراك لدى الأغلبية العظمى من المواطنين بحقيقة الطفرة النفطية الثالثة وأسبابها الجوهرية. وذلك من أجل التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص المصاحبة للطفرة النفطية الثالثة أن كانت للنفط طفرات مستقبلية بعد.

عانت الطفرة مثل التسونامي جالباً معها القليل من الايجابيات وتاركة الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة.

الكل منصرف عن التفكير في الشأن العام منشغلاً بالمضاربات وتكوين الثروات الشخصية التي تددت بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعلى المستوى الرسمي كان هناك توجهها إلى تدوير عائدات النفط بسرعة، وكأنها عبء وليست ثمناً للثروة النفطية، و التي يجب استثمارها بدلاً من استهلاكها و المغامرة بمصير الفائض منها. وهذا لن يكون لدول المنطقة ما لم يكون لها سياسة نفطية وطنية تنموية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية وتخضع أوجه النفقات العامة إلى اعتبارات بنا قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون بديلة للاعتماد على تصدير النفط.

علي خليفة الكواري

الدوحة 2009/5/4

المراجع

التمار 1985

عبدالوهاب التمار , الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط, كاظمة, الكويت 1985.

الكواري 2008

علي خليفة الكواري, تفاقم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن, نشر على عدد من المواقع وفي الجرائد اليومية في مارس وابريل 2008. انظر موقع التجديد العربي.

الكواري 1996

علي خليفة الكواري, تنمية للضياع أم ضياع للفرص التنموية؟ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996.

BP2008:

British Petroleum, Statistical Review of World Energy London June 2008

EIA 2008

Energy Information Administration, Crude Oil Production, 27 /11/208

<http://www.eia.doe.gov/neic/infosheets/crudeproduction.html>

SEZNEC 2008

Jean-Francois Seznec, The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myths and Reality, Middle East policy: Summer 2008 ;15,2; Ethnic News watch (ENW)

Bespacific.com

Http/: www.bespecific.com/mt/archives/109814.html

Institute of International Finance (IFF), Country Reports: Saudi Arabia September 3 2008 Kuwait, August 29 2008, UAE September 23 2008, Qatar September 11 2008, Oman September 5 2008, and Bahrain September 26 2008.